# سوريتنا

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ٢٧ / كانون ثاني ٢٠١٦

## السوريون في ظل الحرب..
## أنماط جديدة في الحياة والإنتاج

## القضيّة الكُرديّة وصراعات الشرق الأوسط

## التشاركيّة..
## استيلاد جيلٍ ثالثٍ للاقتصاد السوريّ قيصرياً

عدسة: Andrii Borovskyi

# الفهرس

ملف ..... ص ٤
**السوريون في ظل الحرب...**
**أنماط جديدة في الحياة والإنتاج**

- ابتكارات تعزز صمود سكان الغوطة الشرقية
- بنك الدم بحلب يعزز صمود القطاع الصحي بأخطر مدن العالم

رأي ..... ص ٩
- العلمُ ليس بالباطل
- القضيّة الكُرديّة وصراعات الشرق الأوسط
- مأزق الحركة النسوية لمناسبة اليوم العالميّ للمرأة
- أولئك الآلهة.. فلندفنهم

الحوار ..... ص ١٨
مجلة صوَر تحاور الأستاذ حسن عبد العظيم

إيقاع العدسة ..... ص ٢٢

تحقيق ..... ص ٢٤
أطفال سورية يدفعون فاتورة الحرب

نافذة على الحقوق ..... ص ٢٦
الهدنة في القانون الدوليّ

اقتصاد وتنمية..... ص ٢٨
التشاركيّة.. استيلاد جيلٍ ثالثٍ للاقتصاد السوريّ قيصرياً

ثقافة..... ص ٣٦
تراجيديا أفريقية... قراءة في رواية «مات الرجل

بورتريه..... ص ٣٨
لغز «طل الملّوحي» المعتقلة المعزولة عن العالم

سينما..... ص ٣٩
فيلم لمسة من البهارت
عن الاقتلاع والرحيل والوعود المعلّقة

منظمات ومشاريع ومبادرات ..... ص ٤٠

ساخرة..... ص ٤٢
سانك يو



صوَر
تتأصل المدنية بالوعي

صادرة عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

**للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات**
**Email:** info@suwar-magazine.org
**Facebook:** suwar-magazine
**website:** www.suwar-magazine.org


المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

# هدنةٌ هشّةٌ وآمالٌ خجولة

الاتفاق الذي توصّل إليه الأميركيّون والروس حول وقف الأعمال العدائية في سوريا ستكون له نتائج إيجابيةٌ على المدنيين وعلى سير المفاوضات لإيجاد حلٍّ سياسيٍّ لحالة الحرب والصراع في سوريا.

بعد أن دخل اتفاق الهدنة حيّز التنفيذ شهدت بعض المناطق خروقاتٍ من النظام ومن المعارضة على السّواء. وعلى الرغم من ذلك كان الهدوء النسبيّ سيّد الموقف في جبهات القتال، وتوقف قصف الطيران. ومن الواضح أن الاستمرار في الهدنة كفيلٌ بعودة الناس إلى حياتهم الطبيعية وأعمالهم، وبالبدء بمحاولة إعادة بناء ما دمّرته آلة الحرب، كما أن الهدنة ستفتح الطريق أمام عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم وقراهم. ومع إدراكنا أن طريق المفاوضات طويلٌ وشاقٌّ لإيجاد حلٍّ لكلّ العقد والأزمات المستعصية التي تعيشها سوريا، وما راكمته سنوات الحرب من مشاكل، وأن الوصول إلى حلٍّ سياسيٍّ يحتاج إلى شجاعة أكبر بكثيرٍ مما تحتاج إليه الحرب والقتال؛ فإن على من يؤمن بالحلّ السياسيّ أن يمضي في طريقِ المفاوضات من أجل الحفاظ على هذا الكيان الذي اسمه سوريا من التمزّق.

لا يمكننا كسوريين إلا أن نكون مع وقف العنف والأعمال العدائية بعد ما حصل خلال السنوات الخمس الماضية من تدميرٍ وقتلٍ وتشريدٍ وتمزيقٍ للجغرافية السورية، فضلاً عن الانقسامات العميقة التي أصابت السوريين. نحن في أمسّ الحاجة إلى هذه الخطوة التي تحقن دماء السوريين، وتنقل حالة الصراع إلى طاولة المفاوضات، بدلاً من القتال في ساحات وشوارع المدن المدمّرة والمحاصرة. فهي الخطوة الكفيلة برأب الصدع بين مكوّنات مجتمعنا المتنوّع الذي، رغم كلّ ما أصاب نسيجه الاجتماعيّ من تفكك، لا يزال يملك روابط قابلةً للترميم، وهذا لن يكون إلا بإعادة الاعتبار للمعنى الحقيقيّ للشراكة الوطنية.

وقد يكون إعلان بعض الأطراف السياسية في سوريا خطواتٍ أحاديةً بخصوص وحدة الأرض السورية أمراً صادماً للبعض ومقبولاً للبعض الآخر، ولكن، في كلّ الأحوال فإن ردود الفعل الانفعالية والتهديد بالعنف ليسا السبيل الأمثل لمعالجة الوضع، ولا بدّ من التواصل مع كلّ الأطراف للتفاهم حول السبل الأنجع لتسيير الأمور دون سفك المزيد من الدماء وإنتاج المزيد من العداوات. فما يهمّ سوريا المستقبل هو سلمها الأهليّ وإعادة إعمارها وليس شكل النظام السياسيّ، فيدرالياً أكان هذا الشكل أم مركزياً.

# السوريون في ظل الحرب..
# أنماط جديدة في الحياة والإنتاج

## ابتكارات تعزز صمود سكان الغوطة الشرقية

كمال سروجي

## بنك الدم بحلب يعزز صمود القطاع الصحي بأخطر مدن العالم

أحمد العلي

# ابتكارات تعزز صمود سكان الغوطة الشرقية

كمال سروجي

**يعيش سكان الغوطة الشرقية بريف دمشق حصاراً خانقا تفرضه قوات النظام منذ نحو ثلاث سنوات، هذا الواقع القاسي إلى جانب عدم توافر متطلبات الحياة الأساسية، وانعدام الكهرباء والمحروقات، دفع السكان للبحث عن طرق بديلة للاستمرار بالحياة.**

### النواعير

ينتظر الكثير من سكان غوطة دمشق هطول الأمطار بفارغ الصبر، لأنها تزيد كمية المياه في الأنهار والسواقي التي تمر بالأراضي الزراعية ، فقلة مياه الري أدت لتناقص مساحة الأراضي المزروعة بسبب عجز المزارعين عن ضخ المياه وري المزروعات، هذه الظروف دفعتهم لابتكار طرق جديدة لجر المياه، أبرزها تصنيع نواعير صغيرة تركب على مجاري الأنهار.

يقول كمال الدوماني لمجلة صور: «بدأت فكرة الناعورة لنقل المياه للأراضي الزراعية، فقمت بمعونة أحد الحدادين بتصنيع ناعورة وركبتها على مجرى النهر الذي يمر بأرضي، وقد أثبتت الناعورة فعاليتها بشكل كبير بنقل المياه للسقاية، ووفرت عليّ مشقة نقل المياه بشكل يدوي».

ويتابع: «نجاح الطريقة دفعني للتفكير باستثمارها بشكل أكبر، فقام أحد فنيي الكهرباء بتركيب محولة على الناعورة، للحصول على الكهرباء، وربط معها منظم جهد وبطاريات لتخزين الكهرباء»، ويضيف: «هذه الطريقة مكنتني من الحصول على كهرباء مجانية حيث أستطيع إنارة بيتي وتشغيل التلفاز وأجهزة الكمبيوتر وأشياء بسيطة أخرى».

### السماد

أطلق المجلس المحلي بدوما مؤخراً مشروعاً للاستفادة من القمامة المتراكمة التي يجمّعها مكتب النظافة التابع للمجلس في محيط المدينة، وتمكن المجلس من إعادة تدويرها وتحويلها لمواد عضوية تستخدم كسماد في الأراضي الزراعية بالتعاون مع مهندس زراعي، عاد المشروع على المدينة بفائدتين: أولاهما التخلص من النفايات المتراكمة وما تسببه من أمراض ومعاناة في فصل الصيف، إضافةً لتأمين السماد للأراضي الزراعية التي تعتبر المصدر الأساسي لغذاء الأهالي.

يقول رئيس المجلس المحلي بمدينة دوما: «قام عمال المجلس بإجراء عملية نخل بدائية للنفايات الجافة، حصلنا من خلالها على مادتين خشنة وناعمة، طلبنا من المزارعين تجريبها، فكانت النتائج إيجابية جداً»، ويتابع: «تركنا تحديد أسعار السماد للمزارعين، فالمشروع هو مساعدة للمزارعين، والمواد الأولية مجانية».

ويضيف رئيس المجلس المحلي: «استطاع هذا المشروع تشغيل عدد من العمال، وأمن مصدر عيش لهم ولأسرهم بدلاً من الاعتماد على المعونات والمساعدات من المنظمات الخيرية».

### الوقود

دفعت ندرة الوقود وارتفاع أسعاره الأهالي للبحث عن مصادر أخرى للحصول على البنزين والمازوت لتشغيل المولدات والسيارات، أحد الطرق المبتكرة هي حرق البلاستيك للحصول على المحروقات بأنواعها.

يتحدث أبو حسن، وهو أحد المنتجين للوقود في منطقة زملكا لمجلة صور عن طريقة التحضير: «نجمع البلاستيك التالف، ونضعه

براميل كبيرة، ونوقد النار تحتها، حتى يذوب بشكل كامل ويبدأ بالتبخر، بعد ذلك نمرر البخار في أنابيب نمدها في برك مياه لتبريدها وتكثيفها».

وعـن نتائج التصنيع يقول أبـو حسن: «المُنتج الأول لعملية التكثيف هو البنزين ثم المازوت، والجزء المتبقي هو مادة زيتية لزجة نستخدمها في إشعال النار تحت براميل الإنتاج أو للتدفئة في الشتاء».

ويـضـيـف أبـو حـسـن: «كـل ١٠٠٠ كغ من البلاستيك تنتج حـوالي ٨٠٠ لتر من المحروقات، حـوالي ٣٠ بالمئة منها بنزين و٤٠٪ مازوت والباقي مادة زيتية، ينتج من العملية غاز يمكن استخدامه كبديل عن غاز البوتان، ولكننا نفتقر لطرق ضغطه وتعبئته في أسطوانات لاستخدامه في المنازل».

ويؤكد أبو حسن: «يأتي إلينا الكثير من الأولاد وقد أمضوا يومهم بجمع بضع كيلو غرامات من البلاستيك للحصول على بضع لترات من البنزين أو المـازوت بغية تشغيل المولدة لتوفير الكهرباء وإنارة بيوتهم».

وعـن أسعار المبيع يقول: «بشكل عام انخفضت أسعار المحروقات للنصف، ولكن بسبب كثرة الطلب أصبحنا نعاني من نقص البلاستيك».

المهندس عمر عويضي علّق على هذه الفكرة بالقول: «هذه الطريقة مضرة بالبيئة بسبب الغازات الصادرة عنها، لكنها فعالة جدا لسكان المناطق المحاصرة والذين يبحثون عن أي طريقة للصمود، أنصح العمال باستخدام كمامات قماشية، والعمل في مناطق مفتوحة والابتعاد عن مكان عملية الاحتراق لحمايتهم من الغازات الضارة».

### البلوك

نتيجة قلة الإسمنت وارتفاع أسعاره، وكثرة عدد القتلى في المدينة المحاصرة، لم يعد بمقدور عمال مكتب القبور التابع للمجلس المحلي بالمدينة، تأمين الحجارة اللازمة لقبور أهالي المدينة والتي أصبحت بالعشرات يوميا نتيجة قصف الطيران الـروسي والسوري، فابتكر العمال طريقة جديدة لتحضير الأحجار اللازمة، عن طريق استعادة طرق القدماء في تحضير حجارة البناء.

يقول أحد العمال لمجلة صور: «نقوم بنخل التراب المتراكم من المباني المهدمة والأراضي الزراعية، للحصول على التراب الناعم، ومن ثم نقوم بجبله وخلطه مع المـاء، بعد ذلك نقوم بصبه في قوالب معدنية بأحجام محددة، ونتركه معرضاً للشمس حتى يجف ويتحول لكتلة صلبة»، ويتابع «في السابق كنا نستخدم في تحضير البلوك الحديد المبروم، أما اليوم فلم يعد هناك حديد، لذلك استعضنا عنه بالقصب الذي يزرع في دوما، والذي يزيد من قوة وصلابة البلكوك الذي ننتجه».

لعبة ضخ الماء في الغوطة الشرقية



# بنك الدم بحلب يعزز صمود القطاع الصحي بأخطر مدن العالم

أحمد العلي

بعد تطور مواجهة النظام السوريين للمدنيين في سوريا، لدرجة تصل لتطاوله على كل ما هو محرم دولياً، كالكوادر الطبية ومنشآتها، تداعى عدد من العاملين في الحقل الطبي بالمناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة بحلب، لإطلاق بنك الدم الأول من نوعه في سوريا خلال عام٢٠١٤

تأسيس البنك جاء تلبية للاحتياجات المتزايدة للدم ومشتقاته، بسبب خطورة الإصابات الناجمة عن استخدام الأسلحة العشوائية كالبراميل المتفجرة والقنابل العنقودية المحظورة دولياً، إضافة لاستهداف الطيران الروسي المدنيين بالصواريخ شديدة التدمير.

ورغم أن القانون الدولي يحرم استهداف القطاع الطبي خلال الحروب والصراعات الداخلية، تعرض المقر الرئيسي لبنك الدم في حلب لعدة غارات جوية تسببت بنقله من منطقة مساكن هنانو شرقي مدينة حلب، لحي «جبّ القبة» بحلب القديمة، بعد ذلك تم نقله لمنطقة أخرى أكثر أمناً.

ويضم بنك الدم ٢٧ عاملاً بين طبيب وصيدلي وممرض وموظف إداري، ومقره مدينة حلب ويتبعه مركزان ملحقان الأول في إعزاز بريف حلب الشمالي، والثاني بمدينة الأتارب بالريف الغربي، ولا تقتصر خدماته على المحافظة، بل تتعداه إلى تقديم العون في أوقات الطوارئ لمحافظة إدلب، عن طريق بنك الدم بمدينة سراقب.

يقول زياد، الممرض في أحد النقاط الطبية لمجلة صور: "استخدام الأسلحة النوعية، يخلف إصابات كثيرة، أحياناً يُسعف ٢٥ جريحاً لمشفى واحد في ذات الوقت، هذه الأعداد تتطلب كميات كبيرة من الدم، يستطيع البنك تأمينها بنسب متفاوتة".

ويضيف زياد: «لا غنى لنا عن المناداة عبر مكبرات الصوت في

المساجد لتأمين المتبرعين، فالحاجة كبيرة، رغم الإقبال على التبرع بشكل دائم»، ولا تقتصر خدمات بنك الدم على تقديم الدم للجرحى والعمليات الجراحية، بل يتعداه لتوزيع الدم بشكل مجاني على مرضى التلاسيما، والذين يحتاجون لكميات "من الدم بشكل منتظم كل عدة أيام».

ونتيجة الخوف من الاستهداف المتعمد لبنك الدم، كونه مكاناً معروفاً لجميع السكان، قررت إدارته منع المواطنين من التوجه إليه والتبرع فيه، واستبدلت ذلك بحملات تطلقها عند الحاجة، بالتعاون مع الفعاليات المدنية والمجالس المحلية، حيث يُرسل الفريق المختص لكل منطقة من المدينة والريف، لمدة عمل محددة لا تتجاوز الساعتين، لحماية المدنيين من القصف الموجه، ثم يعود الفريق بما حمله من قطاف الدم، ليقوم عمال البنك بتحليله وفرزه على البرادات.

ويعاني البنك من مشاكل عديدة أهمها

نقص التمويل وعدم استمراريته، إذ تتبرع بعض الجمعيات بأكياس الدم، وبعضها الآخر يتكفل بتأمين ثمن المحروقات لتشغيل المولدات التي تشغل البرادات الحافظة للدم، كما يعاني من نقص الكوادر العاملة، بسبب عدم وجود الرواتب الثابتة.

ويُذكر أن بنك الدم بحلب يعتبر الأول من نوعه بسبب تبعيته لجهة مدنية وهي مديرية صحة حلب الحرة، في حين أن إدارة بنك الدم في سوريا، كانت تتبع وزارة الدفاع في حكومة النظام. يقول محمد أبو جمال (٣٥ عاماً): « اليوم نشعر بالسعادة والراحة بسبب وجود بنك الدم، أيام المظاهرات السلمية كنا نجمع أكياس الدم ونوصلها للأطباء المتعاونين مع الثوار سرّاً، وفي ذات الوقت كنا نتبرع بالدم بذات الطريقة، كانت عقوبة التبرع بالدم أو مساعدة أحد المتظاهرين المصابين تشبه حكم الإعدام»

# العلمُ ليس بالباطل

**نارت عبد الكريم**

ترى بعض الفلسفات الشرقية أنَّ الكمالَ والسعادة الدائمين هما إمكانيتان متاحتان لكلِّ البشر أثناء الحياة وليس بعد الممات، وذلك بغضّ النظر عن أوضاعهم المعيشية والمالية وأعمالهم ودرجة تعلمهم وحتى عن أعمارهم. فهي ترى أنَّ الهدف الأساسيَّ لكلِّ إنسانٍ هو تحصيل السعادة والشعور بالسَّكِينَةِ والسلام، أمَّا ما عدا ذلك فهو مجرّد وسائل وأدوات، مثل جمع المال وطلب العلم وإدراك النجاح والشهرة والحصول على السلطة والمناصب، وحتى «الحبّ» والزواج وإنجاب الأولاد.... إلخ. لذلك طَوَّرت هذه الفلسفات عدّة تقنيات لتحقيق ذلك الهدف، أي السعادة الدائمة في الحياة وليس في الآخرة. وكلُّ تلك التقنيات والمناهج تقود، عملياً، إلى معرفة النفس أولاً ومن ثمَّ التخلي عنها ثانياً.

وتأتي تقنية «طريق القوس» لدى مدرسة الزِنْ اليابانية ضمن هذا السياق، إذ يتعلم المتدرب أنَّه هو الهدف من إتقانه هذا الفنّ وليس إصابة الدريئة بالسهم أو حصد الجوائز والتغلب على أقرانه ونيل إعجاب الجمهور. وأنَّ المقصودَ، من وراء هذه الممارسة، تطويرُ القوى العقلية والروحية للمتدرّب وتحقيق الاستنارة والكمال.

قد تنسحب هذه الطريقة في التفكير على الكثير من الأعمال والمهن، ومنها الكتابة والتأليف على سبيل المثال؟ فالكاتب، ما لم يكن هو نفسه هدفاً لعمله، لا فائدة تُرجى مما يكتبه. لأنَّ كلَّ نتاجهِ وجهده، في هذه الحالة، يكونان ناجمين عن أنا نرجسيَّةٍ متضخمةٍ ومُشَوَّهة. وما بُني على باطل، مهما كان جميلاً وبرَّاقاً، فهو باطل.

# القضيّة الكُرديّة وصراعات الشرق الأوسط

طارق عزيزة

كثيرةٌ هي القضايا السياسة المزمنة التي وسمت، ولا تزال، تاريخ الشرق الأوسط طيلة قرنٍ من الزمن. تعود البذور الأولى لبعضها الأكثر تعقيداً إلى نيسان/أبريل (١٩١٦)، واللحظة التي وقّع فيها مارك سايكس وجورج بيكو على الاتفاقية الشهيرة باسميهما، والتي تُصادف ذكراها المئوية هذا العام. حينها وضع الرجلان، من حيث لا يدريان ربّما، حجر الأساس لمشكلاتٍ لم تجد لها حلّاً إلى الآن، وكثيراً ما تفرّعت عنها فيما بعد مشكلاتٌ مركّبةٌ ومتعدّدة الأوجه، تهيّأت الظروف لنموّها في أجواء «الحرب الباردة».

غنيٌّ عن البيان أنّ جانباً كبيراً من «الفضل» في استدامة تلك المشكلات يعود أيضاً إلى هيمنة نظم الاستبداد، بمختلف أشكالها، على هذا الجزء من العالم. ولا يحمل ما شهدته وتشهده بلدان المنطقة من تحوّلات، بعد انطلاق «الربيع العربيّ»، في طيّاته حلولاً للقضايا العالقة، في ما يبدو حتى الآن، بقدر ما يضفي عليها مزيداً من التعقيد. «القضية الكردية» واحدةٌ من أبرز تلك القضايا.

منذ أواخر القرن التاسع عشر، وبالتزامن مع تزايد الاختراق الأوروبيّ للدولة العثمانية وتسلّل الأفكار السياسيّة الحديثة، بدأت تخبو فكرة «الجامعة الاسلامية» التي سعى سلاطين بني عثمان للترويج لها، لا سيّما في المراحل الأخيرة من عمر دولتهم، بهدف تعزيز سلطتهم على الشعوب المختلفة الخاضعة لسيطرتهم وتدين بالإسلام، من خلال الرابطة الدينية. وبدأ يظهر في أوساط الكُرد، كغيرهم من الجماعات، خطابٌ قوميٌّ يسعى نحو الاستقلال أو الحكم الذاتيّ. وبات العديد من حركات التمرّد التي يقودها زعماء محلّيون في المناطق الكُردية ضدّ «الباب العالي» يتّخذ بعداً قوميّاً، بعد أن كانت تأتي ضمن سياق محاولات الولاة والقادة المحليين تعزيز مكاسبهم وتقوية نفوذهم على حساب السلطة المركزية. وتأسّست، في بدايات القرن العشرين، جمعياتٌ ونوادٍ عدّةٌ على أيدي المثقفين الكُرد في اسطنبول، تطالب بالحكم الذاتيّ.

انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية، وتقاسَم الحليفان الأوروبيان بريطانيا وفرنسا تركتها وفق اتفاقية سايكس-بيكو، ثم تعديلاتها النهائية في المجلس الأعلى للحلفاء، المنعقد في سان ريمو بإيطاليا (١٩٢٠). ومثلما خدَع الحلفاءُ، لا سيّما بريطانيا، العربَ وتخلّوا عن وعودهم للشريف حسين بالاستقلال وإقامة دولة عربية، كذلك فعلوا مع الكُرد، فلم تُطبَّق البنود المتعلّقة بهم من معاهدة سيفر (١٩٢٠)، التي تتحدّث موادها (٦٢، ٦٣، ٦٤) عن حكم ذاتيٍّ لكُردستان يشمل مناطق شرقيّ الفرات، وجنوبيّ أرمينيا، وشماليّ سوريا والعراق، إضافةً إلى الموصل -على أن تكون هذه رغبة أغلبية سكان المدينة- مع ترك المجال مفتوحاً أمام الحكم الذاتيّ المفترض ذاك للمطالبة بالاستقلال عن تركيا خلال عامٍ من تصديق الاتفاقية. ثمّ لتتبخّر كلّ هذه الوعود ويتقرّر تقسيم كُردستان بعد اكتشاف النفط في الموصل، ونجاح أتاتورك في حربه ضد قوّات الحلفاء الموجودة في تركيا (١٩٢٢)، وصولاً إلى معاهدة لوزان (١٩٢٣)، ليجد الكُرد أنفسهم موزّعين بين أربع دول: إيران، وتركيا، والعراق، وسوريا، فولدت «القضية الكردية».

شكّلت هذه القضية مادّةً خصبةً للتدخّلات الدولية، وكثيراً ما جرى التلاعب بها في سياق الحرب الباردة. تناوبت الأدوار في هذا بين عملاقي هذه الحرب، الاتّحاد السوفياتيّ والولايات المتحدة الأمريكيّة، سواء من خلال دعم الكُرد للضغط

على الأنظمة القائمة في الدول التي توزّعت عليها أجزاء كردستان الأربعة، أو عبر الترويج لفريقٍ كرديٍّ على حساب آخر، بما يخدم مصالح المتدخّلين.

من جهتها، عملت أنظمة المنطقة على استخدام الكُرد كإحدى أوراق الضغط في صراعاتها البينية. من أمثلة ذلك قضية «كردستان تركيا»، إذ قدّمت أحد أهمّ النماذج، وهو حزب العمال الكردستاني (PKK). فمنذ ظهور الحزب في تركيا أواخر السبعينيات، ثم إعلانه عن الكفاح المسلح والشروع بحرب عصاباتٍ في تركيا (١٩٨٤)، انتقل زعيمه عبد الله أوجلان إلى سوريا، وقاد منها عمليات حزبه ضدّ الأتراك، الذين باتت المشكلة الكردية عندهم إحدى أهم محدّدات السياسات التركية الداخلية والخارجية على الإطلاق. وقد دأب نظام الأسد على الاستفادة من (PKK) إلى أقصى درجةٍ ممكنة في صراعه مع أنقرة. وكان لافتاً أنّ سياسات النظام السوريّ التعريبيّة والقمعية تجاه الكُرد في سوريا لم تمنع أوجلان من «التحالف مع النظام التقدميّ في سوريا»، وفق تعبير وثائق الحزب. ولكن «النظام التقدّميّ» ذاته عاد وخضع للضغوط التركية، فتمّ إبعاد أوجلان عن سوريا (١٩٩٨)، لينتهي به المطاف، بعد أشهرٍ قليلةٍ، في قبضة المخابرات التركية التي اختطفته في كينيا (١٩٩٩).

على صعيدٍ آخر، كانت الامتدادات والارتباطات الإقليمية للأحزاب الكردية في مقدّمة العوامل المؤثّرة في خلافاتها وانشقاقاتها. وبدورهم، سعى قادة القوى الكُردية الرئيسية إلى الاستفادة من التناقضات المُشار إليها، بشقّيها الدوليّ والإقليميّ، في التنافس الكرديّ-الكرديّ، سواء أكانت دوافعهم أيديولوجيةً وسياسيةً أم حتّى في إطار الصراع على السلطة، وصولاً إلى تسوية حساباتهم اعتماداً على الأنظمة المستبدّة عينها التي تقمع الكُرد. ولعلّ أبلغ شاهدٍ هو الحرب الأهلية في كردستان العراق أواسط تسعينيات القرن الماضي، حين بلغ الصراع ذروته بين حزب الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ بزعامة جلال طالباني، والحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ بزعامة مسعود برزاني، فاستعان الأوّل بالحرس الثوريّ الإيرانيّ، والثاني بقوّات نظام صدّام حسين. وقد احتاج الفريقان الكرديان المتقاتلان إلى وساطةٍ أمريكيةٍ لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أيلول/سبتمبر (١٩٩٨).

يبيّن ما تقدّم كيف أنّ الكُرد يشكّلون عنصراً هامّاً وحيويّاً في السياسة الشرق أوسطية، أقلّه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم. وذلك على الرغم من الطابع المركّب للقضيّة الكردية، الناجم عن اختلاف ظروف الكُرد وأوضاعهم بين دولةٍ وأخرى، إضافةً إلى ثقل التباينات الاجتماعية والثقافية المتراكبة على الانقسامات القبَلية بينهم، وهو مما أضعف مشروعهم القوميّ بلا شك.

وإذا كانت الولايات المتّحدة قد انفردت إلى حدٍّ كبيرٍ، بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار خصمها الأحمر، في ضبط إيقاع سياسات دول المنطقة وإدارة ملفّاتها وفق مصالحها، ومن ضمنها بالطبع القضية الكردية، فإنّه يظهر جليّاً كيف يسعى الروس اليوم إلى الاستفادة من العنصر الكرديّ في سوريا خصوصاً، في إطار محاولتهم استعادة شيءٍ من الدور الفاعل عالمياً، لا سيّما في ساحات المواجهة الرئيسية السابقة بين السوفيات والأميركيين كالشرق الأوسط. ومعلومٌ أنّ الروس لديهم ما يكفي من خبرات التدخّل في شؤون الآخرين ليمارسوا ضغوطهم على تركيا عبر حلفائهم الكُرد. وإنّه على الرغم من الحرص الأمريكيّ على العلاقات الطيبة مع الكُرد لتوظيف جهودهم في مواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية» الإرهابيّ في سوريا والعراق، فهم مضطرّون إلى التعامل مع الحساسية التركية العالية تجاه هذه العلاقة، لأن تركيا، التي تنظر إلى الصراع الدائر في سوريا من زاوية مشكلتها الكُردية المستعصية بالدرجة الأولى، هي شريكٌ أساسيٌّ في حلف الناتو.

إنّ تطوّر القضية الكُردية، على امتداد سنوات التأثير والتأثّر بالصراعات الشرق أوسطية، يدفع إلى الاستنتاج أنّ مختلف اللاعبين الإقليميين والدوليين، على تباين سياساتهم تجاه الكُرد واعتماد كلّ طرفٍ هذا الفريق الكرديّ أو ذاك كحليفٍ له، فإنّ الثابت في توجّهاتهم جميعاً كان إدامة المشكلة الكُردية والاستثمار فيها عوضاً عن إيجاد حلٍّ لها. ولأن الأولوية لاعتبارات تتعلق بتوازناتهم ومصالحهم المتغيّرة، غالباً ما كان «الحليف» الكُرديّ ضحيّةً على مذبح معالجة خلافاتهم وتسوياتها، التي كانت دوماً على حساب المصلحة القومية الكُردية.

# مأزق الحركة النسوية
## لمناسبة اليوم العالميّ للمرأة

جاد الكريم الجباعي

لا يفيد المهتمات والمهتمين بقضية المرأة أن يتحوّلن ويتحوّلوا إلى عالمات وعلماء آثار، لاستحضار نماذج من الماضي البعيد أو القريب، من أجل البرهنة على قدرة المرأة وفاعليتها، بما في ذلك إمكانية حضورها في الفضاء العامّ، وقدرتها على القيادة والحكم. النزعة الماضوية مرض ما يسمّى «النسوية العربية» و«النسوية الإسلامية» الملوّثين بالأيديولوجية القومية والإسلامية، ما جعل نقدهما للبنى الذكورية، الاجتماعية منها والسياسية والثقافية، نقداً خجولاً ومتردّداً، بل لا يخلو أن تدافع كلٌّ منهما عما يسمّى هوية «الأمة» وخصائصها، وتتغنى بتاريخها وأمجادها، وما منحته للمرأة من هبات، وهذا لدى النساء والرجال تعبيرٌ عن عدم تقبل الذات وعدم تقبل العالم.

هذا المرض الذي تتشارك فيه بعض النساء وبعض الرجال هو مرض «التأصيل»، لإقامة جسورٍ وهميةٍ بين الماضي والحاضر، وملء فراغ الذات «العربية» و«الإسلامية»، وتبرير مطالب لا تحتاج إلى تبرير.

فالتبرير هنا نوعٌ من تهريب المطالب أو تمريرها خلسةً من وراء ظهر السلطة المركزية والثقافة المركزية، بحجّة البناء على أساسٍ متين، انطلاقاً من تلك السلطة نفسها. لذلك كان صوت المرأة صدىً لصوت المناضلين القوميين والإسلاميين والاشتراكيين، وصارت بعض النساء مناضلاتٍ في أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة، العابرة للحدود الوطنية، تناضلن، إلى جانب الرجال، في سبيل أهدافٍ (بعيدة المدى) تتخطّى هذه الحدود، بغضّ النظر عن قابليتها أو عدم قابليتها للتحقق، مما يتناقض على طول الخطّ مع الروح الأنثوية، التي تُعنى بشؤون الحياة الواقعية، لأنها منتجةٌ للحياة، تقرن التفكير بالتدبير، والغاية بالجدوى واختيار الأفضل، وتُعنى بأدقّ التفاصيل، مثل الحياة نفسها. ما يسوِّغ القول: إن المرأة في هذه الأحزاب كانت ذكراً واهماً وأنثى خائبة، أسهم حضورها الجسديّ «المنظور» (لأن جسدها معدٌّ اجتماعياً لكي يُنظر إليه)، أسهم في منح هذه الأحزاب بعضاً من حداثةٍ وتقدميةٍ شكليتين تضاعفان غربة المرأة عن ذاتها.

فقد احتبست الحركة النسوية السورية في تنظيماتٍ حكوميةٍ أو شبه حكومية، كأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، التي توصف بأنها مقبرة الأحزاب، وفي الاتحاد النسائيّ العام، «مقبرة النساء»، وفي أحزابٍ معارضةٍ ليست أحسن حالاً. إلا أن مطلع الألفية الثالثة شهد نمواً ملحوظاً في التنظيمات المستقلة حفزه الاهتمام بدور المجتمع المدنيّ، فأُدرجت قضية المرأة في التصوّر الإستراتيجيّ للتحوّل الديمقراطيّ، وبدأت قضية الحرية والاستقلال تشقّ طريقها بصعوبةٍ وبطءٍ، بحكم تراكمات العقود السابقة وآثارها.





ولكن لا يجوز إغفال حقيقة أن كثيراتٍ من النساء جعلن كثيرين من الرجال أفضل، من خلال التعبير عن إعجابهنّ بالصفات الحسنة والقيم الفكرية والأخلاقية والفنية والجمالية، مما يدفع الرجال إلى التحلي بهذه الصفات والتعلق بهذه القيم حقيقةً أو ادعاءً. الأنوثة مدرَّبةٌ على صناعة الذكورة وتحسينها.

من ميزات النسوية النقدية الأحدث أنها ليست نسوانية؛ أولاً، وتقوم على مبدأ القطيعة النقدية: المعرفية والأخلاقية، لا مع الماضي البعيد فقط، بل مع الحداثة والتنوير، بغية إعادة إنتاجهما وفق رؤيةٍ متوازنةٍ تتعادل فيها الأنوثة والذكورة؛ ثانياً، وأنها تذهب بخطٍ مستقيمٍ إلى إعادة بناء قواعد السلطة، وفق جدلية المعرفة والسلطة، وجدلية الذات والموضوع، التي أشرنا إليها.

لعل جوهرية المعيار وهشاشة المثال، والتماهي به ومحاكاته في القوّة والمقدرة تقبع مجتمعةً في أساس مأزق الحركة النسوية في بلادنا واضطراب رؤيتها، وفي أساس ارتباك محاولات استقلال المرأة عن البنى والعلاقات التقليدية وسهولة نكوصها على أعقابها، كسهولة نكوص الرجل «التقدميّ» إلى وحل الطائفية المذهبية، الإثنية أو الدينية، وتبنّي موقفها من المرأة.

يحاول بعضهم حصر المشكلة في التناقض بين نموذج الأم الولّادة والمربية ومكانها ومكانتها ودورها ووظيفتها المحدودة كلها بما تمليه عليها «طبيعتها وخصوصية جسدها»، (مدبّرة منزل)[1] وبين نموذج المرأة المستقلة، التي تملك زمام نفسها، وتمارس أنوثتها الأصيلة في الفضاء العامّ، مثلما تمارسها في الفضاءات الخاصّة. هذه المقاربة تتجنّب القضايا الرئيسة، ومن أهمها مؤسسة الزواج التقليدية، وبنية الأسرة، بل العائلة، وواجبات الدولة وأرباب العمل ودور مؤسّسات المجتمع المدنيّ في حلّ ما يبدو أنه تناقضٌ بين نموذجين: أموميٌّ وعموميّ، لا سبيل إلى حله. وقد حذّرنا من تمثل المرأة السورية أو غيرها، نموذجاً عالمياً أو معولماً وطريقةً نمطيّةً في الحياة، تضيّع الفعل الحرّ والتّلقائي للذّات، ومن الانجراف القسريّ في شبكةٍ من العلاقات المؤسّساتيّة التي تتعالى عليها وتجعلها مثل ذرّةٍ تائهةٍ مجبرةٍ على الكفاح من أجل العثور على مكانٍ لها داخل هذه الشبكة.

فإذ خرجت المرأة إلى الفضاء العموميّ، مثقلةً بأعباء الأمومة وتدبير المنزل، وجدت نفسها أمام فضاءٍ جديدٍ لم تعهده من قبل، فضاء يهيمن عليه الرّجل أساساً، فاندمجت فيه ببنيته الذّكوريّة، وتمثلت معاييره العامّة، دون أن تُحدث تغييراً في بنيته، أو تحتجّ عليها، على الأقلّ، «لأنّ عملاً من هذا القبيل يفترض أوّلاً وقبل كلّ شيءٍ طرح سؤال الهويّة: من أنا وكيف ينبغي أن أكون، غير أنّ هذا السّؤال تحوّل إلى رهانٍ على القدرة والمقدرة: أنا أستطيع أن أفعل هذا أيضاً.

أنا قادرةٌ أن أكون هكذا .[2] إن القدرة أو الاستطاعة على القيام بهذا الأمر أو ذاك لا تعدو كونها تمثلاً لنموذج الرجل. لكن العمل على تغيير بنية الفضاء العامّ يفترض القدرة على «إبداع الذات» أو تحقيقها أو إعادة تشكيلها في الفضاءين الخاصّ والعام، ولا سيّما في الفضاء الخاصّ، لأن إبداع الذات الأنثوية في الفضاء الخاصّ رائز القدرة على إبداعها في الفضاء العامّ، وتغيير بنية هذا الأخير. لذلك اعتبرنا أن تساوي المرأة والرجل في الفضاء العامّ (في الحقوق والواجبات) وعدم تكافؤهما في الفضاء الخاصّ والفضاءات الخاصّة فخٌّ يجرّد المساواة القانونية من قيمتها العملية والأخلاقية.

١- يتجاهل نقاد العولمة الاقتصادية واقع أن دكتاتورية السوق، التي يراد لها أن تحلّ محلّ المجتمع المدنيّ، تحوّل الدولة إلى مجرّد مدبّرة منزل، كالمرأة تماماً.

٢- راجع/ي: الفاهم محمد، الهويّة المزدوجة للنّسويّة المعاصرة، على الرابط html.http://www.alawan.org/article١١٩٢١ . بتصرّف، لأننا نخالف الكاتب في مفهوم الاختلاف الجذريّ.

لا يقتصر الانشقاق الجنسيّ[٣] وتجلياته على تخارج الذكور والإناث فقط، بل يتعدّى ذلك إلى انشطار الفرد الإنسانيّ ذاته، كما يتجلى في «الإنسان المقهور» و«الإنسان المهدور»، وهما مظهران للإنسان المبتور. فالطبيعة الذكورية للمجتمع وثقافته وأخلاقه، وموقفه من الأنوثة بوجهٍ عامٍّ ومن الحبّ الجنسيّ (EROS) بوجهٍ خاصٍّ، تدلّ كلها على وجودٍ اجتماعيٍّ مبتور، وحياةٍ إنسانيةٍ ناقصة، يبقى معها الاندماج الاجتماعيّ ناقصاً ومبتوراً أيضاً، وحاملاً جرثومة التسلط والاستبداد. وهذه إحدى إشكاليات المواطنة وإحدى إشكاليات الهوية، وأحد وجوه تناقضها الداخليّ.

فإذ ترتبط المواطنة بالهوية، فإن الهوية بمعناها السائد هي هوية التشابه لا هوية الاختلاف، وهي، من ثمّ، تلجم حرية الأفراد المختلفين وتتنكر لإنسانيتهم، بقدر ما تتنكر للاختلاف أو تنكره. وهذا مطّردٌ في سائر الهويات ما قبل الوطنية، والهوية الوطنية ليست بعيدةً عن ذلك، ما لم تكن هوية الاختلاف، وما لم تتأسّس على الاعتراف المبدئيّ والنهائيّ بإنسانية الفرد وجدارته واستحقاقه، وما لم تضع الأنوثة في منزلة الذكورة، دون أن تغضّ من قيمة الأخيرة.

فما تحقق عندنا، حتى اليوم، من مساواةٍ قانونيةٍ بين النساء والرجال، ليس ناقصاً ومثلوماً فحسب، بحكم ما يسمّى «قوانين الأحوال الشخصية» والقوانين الجزائية الجائرة ذات الصلة، بل لا يعدو أن يكون نوعاً من تذكير النساء، أي اعتبارهنّ ذكوراً، والتنكّر لإنسانيتهنّ وأنوثتهنّ. يجب علينا، هنا، أن نتساءل مع الحركة النسوية النقدية الأحدث: أليس ما أُنتج حتى اليوم من علومٍ وتقنياتٍ وبحوثٍ ودراساتٍ، في سائر فروع المعرفة والعمل، ولا سيّما العلوم الاجتماعية والإنسانية، إنما أُنتج من وجهة نظر الذكور، لا من وجهة نظرٍ إنسانيةٍ متوازنة؟ يبدو أن المسألة النسوية تقع في صلب مسألة الاندماج الاجتماعيّ أو التشارك الحرّ، ويجب أن تتصدّر جدول أعمال أيّ مجتمعٍ يريد أن يبرأ من أمراضه المزمنة.

ولما كان الانشقاق الجنسيّ عميق الغور في حياة الجماعة البشرية ندّعي أن التنكّر لإنسانية الأنثى هو أساس جميع أشكال التنكّر والإنكار، وأساس التسلط والاستبداد، فهو ضربٌ من تنكّر الذكور أنفسهم لإنسانيتهم، أو تعبيرٌ عن إنسانيتهم المبتورة. فليس بوسع أحدٍ أن يتسلط على الآخر ويضطهده إلا إذا جرّده من إنسانيته جزئياً أو كلياً، (بحسب درجة التسلط). وهو، إذ يفعل ذلك، لا يدرك ولا يعي أنه يتجرّد هو نفسه من إنسانيته. فإن مسألة نقص الاندماج الاجتماعيّ، من هذا الوجه، هي مسألة نقص الحياة الإنسانية أو مسألة الإنسان المبتور. هذه الوضعية تنتج مواطَنةً مبتورةً أيضاً تجعل من الرجل نموذجاً ومعياراً ومثلاً أعلى لما ينبغي أن تكون عليه المرأة لتنال حقوقاً مساويةً لحقوقه، لا مكانةً معادلةً لمكانته وقيمةً مكافئةً لقيمته.

الرؤية النسوية، النقدية، ترمي إلى الكشف عن الجزئيّ والحصريّ في وجهة النظر الأخرى (الرجالية)، وتُظهر الخطابات الأبوية على حقيقتها، أي على أنها ليست موضوعيةً، وليست شاملةً كما تدّعي، ولا تشكل نماذج نهائيةً، بل هي أثرٌ أو نتيجةٌ للمواقع السياسية التي يحتلها الرجال.[٤]

ولعل أهم ما يقدّمه الخطاب النسويّ هو القدرة على كشف العلاقة بين المعرفة والسلطة، ووحدة عملية السيطرة والقمع التي تمارسها السلطة، من خلال المفاهيم الطبقية والعرقية والجنسية، وتوظيف

٣- يقصد بالانشقاق الجنسيّ تقسيم المجتمع جنسين: جنسٌ سائدٌ وجنسٌ مَسود، واعتبار الإناث في مرتبة العبيد والحيوانات، ومجبولاتٍ من طينةٍ غير طينة الذكور أو معدنٍ غير معدنهم، وقد أدّى ذلك إلى انشطار الفرد ذاته شطرين: شطرٌ سائدٌ وشطرٌ مَسودٌ ومُستعبَدٌ وعديم الأهلية، وهو ما عبّرنا عنه بالإنسان المبتور، أي الفرد الذي يحتقر بعضُه بعضَه الآخر ويزدريه. فإذ تتماهى المرأة بالرجل، وتعترف له بمكانةٍ أعلى من مكانتها (العين لا تعلو على الحاجب)، فإنما تهين أنوثتها مثلما يهينها الرجل.

٤- راجع/ي: هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٧٧.





المقدَّس، ومن خلال البنى التي تفعل فيها هذه المفاهيم، ولا سيما في النظام الأبويّ أو البطركيّ. إن إعادة الاعتبار للفرد الإنسانيّ، بصفتها وصفته أنثى وذكراً، في علاقةٍ جدليةٍ، وإعادة الاعتبار للذاتية وموقع الذات العارفة والفاعلة وأثرها في موضوع المعرفة والفعل، ولا سيما حين يكون موضوع المعرفة هو التاريخ والمجتمع؛ تكشفان هشاشة «الموضوعية» التي يدعيها الفكر الغربيّ أو العربيّ أو أيّ فكرٍ متمركزٍ على تفوُّقه الذاتيّ، بصفته فكراً رجالياً أو ذكورياً قديماً وعريقاً وأصيلاً.

القدامة (من القِدم) والعراقة (من العرق) والأصالة (من الأصل)، هذه جميعاً ليست حججاً عقليةً ولا مزايا فكرية، وليس فيها أيّ قدرٍ من الحكمة، بل هي ادعاءاتٌ أيديولوجيةٌ ومثالب أخلاقية.

تتجلى هشاشة الموضوعية الذكورية في عدم التفريق بين مفهوم المساواة أمام القانون وبين مفهوم الاستقلال الذاتيّ وتكافؤ النساء والرجال، وفي اعتراف بعض الرجال بالأوّل وتنكُّرهم جميعاً للثاني. فالمساواة الحقوقية علاقةٌ بين طرفين، بحسب مقاييس يقرّرها الرجال، ويكون فيها أحدهما هو النموذج أو المقياس للآخر. المرأة في هذه المعادلة هي الطرف الذي يسعى إلى الوصول إلى مستوى الرجل، لكي تتمّ المساواة، وتكون لها حقوقٌ مساويةٌ لحقوقه، والعكس ليس صحيحاً. «أما مفهوم الاستقلال الذاتيّ فينبع من حقّ كلٍّ من الطرفين في تقرير المقاييس أو النماذج التي تتناسب مع طبيعته ونظرته الخاصّة.[٥]

إن اندراج النقد النسويّ في مشروعٍ نقديٍّ تشارك فيه النساء والرجال من شأنه أن يفسح في المجال لانبثاق فكرٍ حرٍّ وخطاباتٍ مستقلة، ترفض أشكال الهيمنة، وتحتفي بالاختلاف.

٥- المصدر السابق، ص ٧٩.

# أولئك الآلهة.. فلندفنهم

نبيل الملحم

الحذاء الصينيّ كان يوماً ما من الفولاذ، فليس على قدم البنت أن تنمو أكثر مما يحدّده قانون «الحذاء»، وكلّ ما عدا الفولاذ ليس من (الحقّ).

ولا بأس إذا ما أطلق عليه الصينيون «حذاء الحقّ».

ولا بدّ أن يعترينا الرعب حين تكون الزنزانة هي «الدين الحقّ»، كما الحذاء الحقّ.

- ونعرف كيف نملأ رؤوسنا بـ«الحقّ».

ماذا تفعل إذا كان الإسلام هو (الدين الحقّ)؟ وإذا كان رسوله قد أغلق البوابة على المستقبل ليكون (آخر الأنبياء)؟ وليكون قوله هو (القول الفصل-الحقّ)؟ ماذا تقول إذا كانت اليهودية هي المختارة من الله (شخصياً) لتكون المنزّهة، المقدّسة، المالكة الحصرية للجنّة غداً وللمصرف اليوم ووفق مسطرة (الحقّ)؟ كيف ستأخذ على محمل الجدّ ذاك التكاثر المدهش لابن الربّ، وقد وصل توّاً بعد نفخ الروح في امرأةٍ (وهي، ولا سواها، الحقّ)؟

بعدها، ما الذي تقوله بما آل إليه التاريخ وقد سجّل المُقدَس ليلغي الخطيئة من دفاتره؟

هو الأمر كذلك، ولكنها الخطيئة تتجوّل وحدها في هذه الكرة المقتطعة من درب اللبان الشهير وكرتنا هي (البحصة) العالقة في حلقه؟

- الخطيئة..

نعم هو الأمر كذلك، ولولاها ما كان لهذا الكائن الذي هو نحن أن ينتج الدولة، والعائلة، ومنهما أو (قبلهما) المُلكية التي نقتتل حتى الموت في خنادقها، لتكون (الكمال)، الكمال بعينه.

الكل مُكتمِل، مشاريع الأمم الصاعدة وتلك النازحة، مشاريع الأقوام والقوميات والدولة، ومشاريع السيرك الكبير الذي يعني عالماً جائعوه ينسجون قمصان متخميه، وبلهاؤه يمكثون في العيب، وعباقرته صُنّاع أوهامه.

وها نحن نتجوّل في حقيبة جون كيري، ذاك القادم من ضباب الأفيون، نتجوّل كما تماثيل الشمع، لنختار من بعده في من اختار الربّ الأمريكيّ.. آخر الآلهة الأمريكيين وقد يختار الخليفة العثمانيّ، أو الدكتاتور السوريّ، وبينهما يلعب الهلالي رقصة (الشطرنج) الكبيرة، فقد مات الشاه وورثه آية الله وحده، ليضيف إلى صفاته ما يسمّى روح الله، وكأن لله روحاً يُمكن أن تُزهَق.

وكلهم من أجل تحديد ملامح: «الفوضى العبقرية الجديدة».

- و.. نُقدّس الخليفة المرتقب، ونحبو للدكتاتور (المذهل)، ونطأطئ عمائمنا لروح الله الذي قد يخلو من (الرجل).

هي لعبة التاريخ وقد يعيد نفسه، يدور ويؤرجحنا. وحين نصاب بالضجر نصرخ في وجه الخطيئة أن (ابتعدي)، لنبعدها ونكون على ضفاف الكاملين، المعصومين من الخطأ، لأن نبينا معصومٌ، وكذلك الله، وما علينا سوى أن نُستَنسخ منهما.

- نريده بكماله: الدكتاتور، الخليفة، النبيّ.

بشرٌ نبحث عن الموت.. هو الحال كذلك، ولا بدّ أن يكون المُقدّس هو ذلك الحذاء الفولاذيّ الصينيّ.

مرّةً قالها السينمائيّ الفرنسيّ جان لوك جودار: «الكمال هو الموت».

وللعلم فهو صاحب كرّاسات السينما الفرنسية، وصاحب فيلم «حتى انقطاع النفس»، وهو من أسّس لما يتجاوز الشريط السينمائيّ





نحو الرؤيا التي تعني المطرقة في وجه عالمٍ بالغ القباحة.. في «حتى انقطاع النفس» خطأ مونتاجيّ، ربما يلتقطه صبيّ تنظيم مقاعد السينما، وحين سألناه:

- كيف لك أن تقع في هكذا خطأ؟ أجابنا:

- لأن الاكتمال هو الموت.

ما يعني أننا نبحث عن الله الميت، وأننا مكرّسون للموت، أو بشر حافته.

نطلب المُقدَس، ونرهننا إليه، ونغرق في الوحل مع مقدساتنا، وكي ننجو من الوحل نغمر من تبقى منّا في الوحل، وهكذا تُعيد ثوراتنا سلطاتنا (ما هي المسافة بين عبد الحكيم بلحاج ومعمر القذافي سوى في نمرة الحذاء الفولاذيّ؟) ولا تكلّ أيادينا عن التصفيق لإعـادة إنتاج عبوديتنا، فنتوزّع بين رصيفين أولهما العبودية وثانيهما العبودية. ومع كلّ عبوديةٍ جديدةٍ آلهةٌ جديدة، لنكون صندوق الفرجة، فرحين بما نـؤول إليه، وتعالوا نراجع تاريخ عبوديتنا:

- عبوديةٌ للرسل، ومن بعدها عبوديةٌ لمديري أعمالهم وموزّعي فضائلهم، مرّةً يسمَّون بالصحابة وثانيةً يُنعَتون بالحواريين، وفي كلّ مرّةٍ سيكونون مجلس إدارة شركة سجننا، وها نحن نقتتل، ومنذ ١٤٠٠ سنة، انتصاراً لقيدٍ ضد قيدٍ تحت مسمّى سنّيٍّ-شيعيٍّ.

- عبوديةٌ للآباء المقدّسين (أبٌ قائدٌ هنا) وآخر أبٌ قائدٌ هناك.

- وعبوديةٌ للبلاهة التي لم تملّ منا.

ومع كلّ عبوديةٍ نجثو على ركبتينا، في ناتجٍ قوميٍّ لا يتجاوز توسيع السجون، وفي لعبةٍ ها هي تنتهي اليوم بشعار:

- الله أكبر.

ومع كلّ ركبةٍ من ركاكيبنا تأكلنا الحصى، فنَقتل ونُقتَلْ.

نعم نُقتَلْ ونَقتُلْ وسط صيحات الله أكبر، مع تمجيدٍ لرجال صدفةٍ آتين من وراء ظهر التاريخ، حوافر حميرهم تدكّ رؤوسنا.

على الدوام كان الله حاضراً، ليس الله بالمعنى الخياليّ.. ولا بما تعنيه نزوات النجاة.. لا.. الله بأسمائه الحسنى وقد تكرّس كما يحلو للقاتل أن يُكرّسه، وحين نكفر بالله (إياه) نخلق آلهتنا الجديدة (ما بالكم إذا كان عيدي أمين إلهاً ذات يوم؟).

ذات يوم كانت آلهتنا من البلح والرطْب، وكانت آلهةً شهيةً متنوّعةً نأكلها حين نضيق ذرعاً بها.

ذات آخر، آلهةً من الطين فيها أصابع نحّات إزميله شروق مخيلته. وحين كان لا بدّ من الإله (الفولاذيّ) باتَ الإله واحداً، والساطور هو المقدّس.

ساطورٌ ليس من مدّخرات «داعش»، ساطورٌ يتقاسمه العلمانيّ الذي يحلو له اليوم أن ينشد (الآب والابن وروح القدس)، أو ذاك الذي يُنشد (طلع البدر علينا)، وكلتاهما إلهين حفّاري مقبرتنا.

- كان علينا أن نحفر مقابرنا لنا.

- نحفرها لندفن في وحدتنا دون آلهةٍ تُقاسمنا غبارنا.

كان علينا أن نخلع الفولاذ من أقدامنا كي نعرف كيف نركض دون أغلالٍ ولا قيود.

القدم هي مكتشف التاريخ، هي هكذا، وسيبقى التاريخ مغلولاً كلما أمعنّا في الحذاء.

# عبد العظيم: حلّ الجيش والأمن يخلق فراغاً في السلطة، لذلك نحن مع إعادة الهيكلة

## مجلة صوَر تحاور المنسّق العامّ لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطيّ الأستاذ حسن عبد العظيم

يعدّ الأستاذ حسن عبد العظيم، المنسّق العامّ لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطيّ في سوريا، من أكثر المعارضين السوريين تمسكاً بالعمل المعارض من داخل البلاد. وهو الذي بدأ نضاله منذ سبعينيات القرن الماضي، عندما أصبح الأمين العامّ لحزب الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ بعد وفاة جمال الأتاسي، والناطق باسم التجمع الوطنيّ الديمقراطيّ. اعتقل سبع مرّات، أوّلها في العام ١٩٦٣ وآخرها في أيار ٢٠١١. عن نشاطه السياسيّ المعارض في هيئة التنسيق، ومواقف الهيئة من الوضع السوريّ بعد مؤتمر الرياض؛ كان لمجلة صوَر الحوار التالي معه:

**حاورته: ليدا ابو زيدان**

**أقلّ كلمة تقال في حقّ هيئة التنسيق هي أنها تحتَ ظلّ النظام؛ ما هي التحالفات التي بينكم وبين النظام؟ كيف تردّ على هذا الكلام؟**

نحن القوى الفعلية المعارضة للنظام منذ منتصف السبعينيات. وقد قدّمت أحزاب التجمع الوطنيّ الديمقراطيّ، التي هي جزءٌ من أحزاب الهيئة، تضحياتٍ كبيرةً؛ اعتقالاتٌ لعشر سنين وعشرين سنة، ومنع سفر. ولدينا الآن معتقلون واضحون (عبد العزيز الخيّر، ماهر طحان، رجاء الناصر، رامي هناوي)، ومئات المعتقلين ممن أفرج عنهم ومن لم يفرج عنهم، ومفقودون وشهداء، منهم عدنان وهبة أحد شهدائنا في دوما. المسألة أننا نعتبر أن قوّة المعارضة أن تكون في الداخل، وأن يكون لها امتدادٌ في الخارج بحكم الإقامة.

قبل تأسيس الهيئة كنا، كتجمع وكلجان إحياء المجتمع المدنيّ، نقول ينبغي أنّ تكون القيادة في الداخل. في الرياض سألوني هل ستعود إلى سوريا، وقلت لهم نعم. وعندما كنت في مؤتمر موسكو اتهمني النظام بالإرهاب وصوّروا قنابل في مكتبي، وسألوني هل ستعود، قلت سأعود ولو وضعوني تحت المقصلة. قوّتي أن أكون في الداخل. أنا منسّقٌ عامٌّ ويجب أن أكون في الداخل دائماً.

**نقطةٌ خلافيةٌ مع الشركاء في المعارضة حول دور الأسد تثار في وجه هيئة التنسيق؛ ما هي حقيقة موقف الهيئة منها؟**

الأسد هو رئيس النظام، والنظام يتحمّل المسؤولية الكاملة عما حدث لأنه تجاهل الحلّ السياسيّ وذهب إلى الحلّ الأمنيّ العسكريّ باعتباره أن الاحتجاجات مؤامرةٌ خارجية، وعالج الأمور معالجةً غير صحيحة وغير سليمة، ما دفع الناس إلى حمل السلاح، وإلى اللجوء إلى الاستعانة بالخارج، وإلى التطرّف الذي أنتج ظواهر مثل داعش وأخواتها.

وهناك أطرافٌ في المعارضة الخارجية، ودولٌ إقليميةٌ وعالميةٌ، شجّعت على التطرّف والتسلح، وعلى استخدام مجموعات من كلّ أنحاء العالم للدخول في الصراع في سوريا. وإذ حمّلنا النظام المسؤولية بشكلٍ أساسيٍّ عما حدث، فهناك أيضاً أطرافٌ في المعارضة السورية مسؤولة، ولذلك ينبغي على الكلّ أن يعود إلى المسار السياسيّ والحلّ السياسيّ.

يتضمّن بيان جنيف خريطة طريق حقيقة. والبنود الستة للحلّ السياسيّ للأزمة، مع بيانات فيينا (١) و(٢) و(٣)، أسّسوا لإنجاز بيان جنيف بشكلٍ صحيح. أيضاً قرارات مجلس الأمن ذات الصلة -منها القرار ٢١١٨ والقرار ٢٢٥٤- مستخلصةٌ من بيان جنيف وآليات تطبيقه. بالتالي كلّ الجهود منصبّةٌ على الحلّ السياسيّ. تبقى مشكلة الرئيس السوريّ، لكن مصيره ليس بيد المعارضة فقط. نحن قلنا، في مؤتمر الإنقاذ الوطنيّ في سوريا، في ١٣/أيلول/٢٠١٢: «إسقاط النظام بكلّ رموزه ومرتكزاته». ولا يتمّ هذا -في نظرنا- بالعنف المسلح وبالتطرّف، إنما بالنضال السياسيّ الديمقراطيّ والمظاهرات والاحتجاجات.

المجتمع الدوليّ واضحٌ؛ إذ يعتبر أن الرئيس السوريّ طرفٌ في الأزمة وينبغي أن يكون طرفاً في الحلّ. وفي بداية العملية التفاوضية، أو عندما يوضع دستورٌ جديدٌ يؤمّن انتخاباتٍ دستورية، تنتهي مهمته ودوره ويوضع له حدٌّ هو ونظامه.

إن انهيار السلطة وانهيار الدولة سيكونان لمصلحة التطرّف والإرهاب، وهذا إدراكٌ من الدول. لا أحد يريد استمرار النظام والرئيس، لكن في المرحلة الأولى هو طرفٌ في الحلّ.

**وحدة المعارضة هدفٌ رئيسٌ من أهداف الهيئة؛ هل ترى أن مؤتمر الرياض حقق ما هو مطلوبٌ منه نحو وحدة المعارضة؟**

في بداية المؤتمر، عندما قال ميسّره د. عبد العزيز صقر إن هذا المؤتمر جمع كلّ المعارضة المدنية والعسكرية؛ قدّمت مداخلةً وقلت: «إن هذا المؤتمر لم يجمع كلّ المعارضة، مثل حزب الاتحاد الديمقراطيّ والإدارة الذاتية الديمقراطية ووحدات الحماية الشعبية. أيضاً لم تُدعَ جبهة التغيير والتحرير، والمنبر الديمواقراطيّ. كنا نتمنى أن يستكمل مؤتمر الرياض القوى التي لم تحضر في القاهرة. ولذلك قلنا لهم سيُعقد في المالكية مؤتمرٌ لقوىً معارضةٍ كانت في مؤتمر القاهرة. ولم تحضر لجنة مؤتمر القاهرة، وبالتالي هذا المؤتمر لم يستكمل المعارضة. وطالبنا بأن يكون هناك تمثيلٌ في الهيئة العليا وتمثيلٌ في الوفد المفاوض لمن لم يُدعَوا إلى الحضور. وعندما صدر البيان الختاميّ كانت لنا ملاحظاتٌ عليه، ولكنهم قالوا إنه إما أن يُقبل أو يُرفض أو يُقبل مع تحفظات، فأنا وقعت على البيان. قلت: نؤيد مضمون البيان الختاميّ، باسم هيئة التنسيق، مع التحفظ على نقاطٍ واردةٍ فيه لم تتمّ مراعاتها. ووجّهت رسالةً إلى مديرٍ اللقاء وإلى وزير الخارجية تتضمن عدّة نقاطٍ، أبرزها:

لم تُدعَ قوىً أساسيةٌ، منها حلفاؤنا في الهيئة ومنها قوىً أبرمنا معها تفاهماتٍ وتوافقات، مثل جبهة التحرير والتغيير والمنبر الديمقراطيّ والائتلاف العلمانيّ والإدارة الذاتية. وكان موقفنا واضحاً وصريحاً. ولذلك حرصنا

وهذا قرارٌ ليس خاضعاً لا لرأي الهيئة ولا لرأي المعارضة المسلحة، بل هو محلّ إجماعٍ دوليّ.

على المشاركة في مؤتمر الرياض، وقد دُعينا بصفتنا الاعتبارية، وحرصنا على تمثيل القوى. بالإضافة إلى أن رفاقي في وفد الهيئة رشحوني بالإجماع كرئيسٍ لوفد الهيئة في الهيئة العليا للمفاوضات، بـدون صالح مسلم محمد وبـدون المنبر الديمقراطيّ. لكن مشاركتي كانت ستبدو وكأنني تخليت عن كلّ هؤلاء وعن كلّ ما حصل في القاهرة، ولذلك كان موقفي حازماً بأن لا أكون في الهيئة العليا حتى تكون القوى الأخرى.

**حصل خلافٌ عند المؤتمِرين في الرياض حول طبيعة شكل النظام القادم، وحصل التوافق حول مدنية الدولة، بينما طالبت الفصائل الإسلامية بمرجعيةٍ إسلامية؛ كيف تشرح لمجلة صوَر هذا الخلاف؟**

من حيث النتيجة تمّ إقـرار أمرين؛ هما التوافق على الحلّ السياسيّ الذي أشار إليه بيان جنيف عبر عملية تفاوضيةٍ، ودولة مدنيةٍ ديمواقراطية، أما التفاصيل فتوضع عبر التفاوض.

نحن -في هيئة التنسيق الوطنية- نطالب برؤيتنا التي طرحناها للناس في مؤتمر القاهرة، وعُدّلت وطُوّرت وصدرت في خارطة الطريق للحلّ السياسيّ وفي الميثاق الوطنيّ الـسـوريّ، والتي تتحدّث عن جمهورية تعدديةٍ ذات نظام برلمانيٍّ نيابيٍّ فيه فصلٌ السلطات وصلاحـيـاتٌ لمجلس الـوزراء ولرئيس مجلس الوزراء وصلاحياتٌ لرئيس الجمهورية. وتحدثنا أيضاً عن دولةٍ لا مركزيةٍ إدارياً وديمقراطياً، كما تضمّن الميثاق الوطنيّ للذين حضروا مؤتمر القاهرة. نحن ملتزمون برؤية الهيئة وبما يصدر من وثائق مشتركةٍ في مؤتمر القاهرة. ومؤتمر الرياض أكّد على تبنّي الحالة المدنية والعسكرية للحلّ السياسيّ وفق بيان جنيف.

**تعدّ الهيئة بيان جنيف (١)، بالإضافة إلى بيان فيينا (٢) وقرارات مجلس الأمن حول القضية السورية، مرجعاً موحّداً حول حلّ الوضع السوريّ؛ لماذا تعتبر الهيئة هذه البيانات والقرارات جزءاً من الحل السياسيّ للوضع السوريّ؟**

أولاً، تعتبر هيئة التنسيق الوطنية بيان جنيف ٢٠١٢/٦/٣٠ هو المرجعية الأساسية التي عليها إجماعٌ من المجموعة الدولية -الدول الخمس الكبرى ودولٍ إقليمية- وأمم متحدةٍ وجامعةٍ عربيةٍ وقـرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل القرارين ٢١١٨ و٢٢٥٤ وقراراتٍ أخرى تعزّز وتشير إلى بيان جنيف وإلى العملية التفاوضية والحلّ السياسيّ، وهي قلة تخدم وتوصل وتفسّر بيان جنيف ومشتقةٌ منه، حتى بيانَي فيينا (٢) و(٣) في ٢٠١٥/١٠/٣٠ و٢٠١٥/١١/١٤. كلهم يكملون بيان جنيف وفيهم آلياتٌ حقيقيةٌ لتفسيره بالكامل، وهو الذي ينقل سوريا من الحالة الحاضرة إلى حالةٍ جديدةٍ كلياً يكون للمعارضة ولقوى الثورة والمجتمع المدنيّ فيها دورٌ كبيرٌ وفعالٌ في نقل سوريا إلى واقعٍ جديد.

**تتوافق الدول الراعية وبعض الدول التي تشارك في التدخل في الوضع السوريّ -مثل روسيا- على ضرورة الحفاظ على ما يسمّى «مؤسّسات الدولة السورية»، وخاصّةً «المؤسّسة العسكرية»؛ هل تعتقد هيئة التنسيق أن هذه التوافقات لها نصيبٌ من الحياة في المرحلة الانتقالية والنظام القائم؟**

بعد انهيار مؤسّسات الدولة في العراق، إثر احتلاله، خُلقت الفوضى وخُلق نظامٌ قائمٌ على أساسٍ طائفيٍّ ومذهبيٍّ ودينيٍّ دمّر العراق. تدمير مؤسّسات الدولة خطيرٌ جـداً، لذلك نحن حريصون على أن تبقى مؤسّسات الدولة، وهذا ما نصّ عليه بيان جنيف وبيانات فيينا أيضاً؛ الحفاظ على مؤسّسات الدولة مع إعادة هيكلتها، إعادة هيكلة الجيش والأمن. لكن أن يُحلّ الجيش ويُحلّ الأمن فهذا يخلق الفوضى ويخلق فراغ السلطة ويؤدّي إلى سيطرة القوى الإرهابية.

**عملية المحاسبة المطلوبة -يعني على الأقلّ بإعادة الهيكلة- غير موجودةٍ في البيان الختاميّ ولا حتى في جنيف؛ كيف سنعمل على هذا الأساس؟**

في مؤتمر القاهرة ٢و٣/تمـوز/٢٠١٢ وضعنا مضمون المرحلة الانتقالية. في تونس ومصر حصلت العدالة الانتقالية. في أيّ ثورةٍ تسعى إلى التغيير يجب وضع برنامجٍ للعدالة





الانتقالية تحاسب المجرمين والذين أساؤوا والفاسدين. هذا لا يمكن أن لا يحصل. وهذا يأتي ضمن عملية التغيير. هناك آليةٌ لهذا، وفي تفسير بيان جنيف وضعنا آليةً لهذا.

**تتوافق قوى المعارضة السورية على ضرورة (إعـادة هيكلة الجيش والأمـن)، ورفض الإرهاب بكلّ أشكاله بما فيه إرهاب النظام، وحقّ الدولة في احتكار السلاح؛ ألا تعتقد أن القوى العسكرية والسياسية ستصبح في حلٍّ من هذه التوافقات بعد دخول المرحلة الانتقالية؟**

كيف ستكون في حلٍّ من هذه الاتفاقيات؟! القوى العسكرية والأمنية ستكون ضمن الحكومة الانتقالية، تحت المؤسّسة العسكرية ممثلةً بوزير الدفاع والمؤسّسة الأمنية ممثلةً بوزير الداخلية. والحكومة الانتقالية هي التي ستعيد هيكلة المؤسّسة الأمنية والجيش.

**يتعهّد المجتمع الـدوليّ والأمـم المتحدة بـالإشراف على وقـف إطـلاق النار، ونزع السلاح، وحفظ السلام، وتوزيع المساعدات الإنسانية، وتنسيق جهود إعادة الإعمار؛ هل سيفي المجتمع الدوليّ والأمم المتحدة بذلك؟**

كان المجتمع الدوليّ يتراخى في الحلّ السياسيّ، بدليل أنه لم يكن جدّياً في تنفيذ بيان جنيف الذي وُضع بالإجماع. أما عندما وصل الإرهاب إلى عواصم الدول الكبرى فقد أصبح الكلّ يستعجل الحلّ السياسيّ والتوافق الدوليّ والإقليميّ والعربيّ، لأن مصالحهم أصبحت مع الحلّ السياسيّ، كما أصبحت هناك جدّيةٌ كبيرةٌ للتنفيذ. ولا يكفي صدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار بين الطرفين، وإنما هناك الآن في بيانات فيينا وخطة ديمستورا مراقبون دوليون. ويبدو أن الاتجاه يميل إلى استخدام مراقبين دوليين بأعدادٍ كافيةٍ من أجل مراقبة وقف إطلاق النار. بالإضافة إلى أن مجموعة العمل وخطة ديمستورا، التي تشمل من المعارضة والمجتمع المدنيّ والسلطة أيضاً، لها دورٌ في مراقبة إطلاق النار، بتنفيذه وتطبيق آلياته ومعرفة من خرقه. فالجدّية ناتجةٌ عن الضرر الذي لحق بالدول الكبرى من الإرهـاب، ولذلك تريد الحلّ السياسيّ لتحقيق مصالحها.

**أخذت روسيا الأمور بجدّية، وصارت تفتش عن فصائل المعارضة المسلحة وتتعاون معها وتؤكد على استعدادها لحمايتها. صحّحت روسيا مواقفها وقالت إنها طلبت من أمريكا مواقع الإرهابيين ولم تعطِها**

**تُتّهم هيئة التنسيق بأنها لا توجّه نقداً للتدخل الـروسيّ؛ ما هي حقيقة الموقف النقديّ للهيئة من هذا التدخل؟**

في البداية أصدرنا بيانين هامين انتقدنا فيهما التدخل الروسيّ، وقلنا إن أهدافه المعلنة هي حماية الدولة والجيش السوريّ من الانهيار، ومحاربة الإرهـاب، بالتوازي مع الحلّ السياسيّ، ولكن الضربات لم تميّز في البداية بين القوى الإرهابية -مثل داعش والنصرة- وبين معارضةٍ مسلحةٍ وفصائل من الجيش الحرّ.

أخذت روسيا الأمور بجدّية، وصارت تفتش عن فصائل المعارضة المسلحة وتتعاون معها وتؤكد على استعدادها لحمايتها. صحّحت روسيا مواقفها وقالت إنها طلبت من أمريكا مواقع الإرهابيين ولم تعطِها، وإن النظام أعطاها مواقع قد تكون ليست إرهابيةً وإنما تابعة للمعارضة المسلحة. أمسكت روسيا الآن بالملفّ الميدانيّ والملفّ السياسيّ، وأصبحت أمريكا والدول الغربية تنسّق معها وتتحالف ضدّ الإرهاب.

**بعد أن تـمّ تشكيل وانتخاب الهيكلية المؤسِّسة للهيئة العليا للمفاوضات؛ كيف تجدها؟**

مهمة الهيئة العليا للمفاوضات ليست سياسية، بل هي الإشراف على التفاوض. وتنحصر علاقتها بالوفد التفاوضيّ لتشرف عليه، وإذا حدثت إشكاليةٌ فهي مرجعية هذا الوفد. ونأمل أن لا تخرج عن هذا الدور إلى الدور السياسيّ.

**الإجحاف واضحٌ، في نسبة التمثيل في مؤتمر الرياض، في حقّ المـرأة وتـيـارات شبابية ومجتمع مـدنيّ، رغـم أن لهذه الأطـراف والفئاتً المجتمعية دورٌ كبيرٌ في المرحلة الانتقالية وفي المـشروع السياسيّ السوريّ المقبل؛ كيف تُحلّ هذه المشكلة؟**

نحن كنا مع توسيع تمثيل المـرأة، وقدّمنا أوراقاً أن هناك شبكة نساء سوريا، ولا بدّ من استدراك هذه المسألة بإضافة الممثلين، إما في الوفد التفاوضيّ أو في الهيئة العليا، وفي المفاوضات لا بدّ من وجود المرأة، ورشحنا نساءً ووضعنا أسماء (أمل نصر، شبكة المرأة، نورا غازي، أليس مفرج). ومن حيث النتيجة سيتلافى دستور سوريا المستقبل هذه الأمور ويحدّد نسبةً معينة. نحن مع تمثيلٍ وازنٍ للمرأة، بحدود ٣٠٪ على الأقلّ.

في مؤتمر الرياض عرضنا على مازن درويش أن يكون في الوفد المعارض لكنه اعتذر. أما المجتمع المدنيّ فعملياً هو إما في السجن أو في الخارج. ستُتدارك هذه المسائل كلها في الدستور وفي المؤسّسات التي تشكّل الحكومة الانتقالية.

عدسة: حكم أبو سارة - ريف حلب

عدسة: رودي سعيد - القامشلي

عدسة: محمود عواد - ريف إدلب

عدسة: Andrii Borovskyi - مخيم سروج

# أطفال سورية يدفعون فاتورة الحرب

سونيا العلي

دفعت رحى الحرب في سورية الأطفال إلى أن يكبروا بسرعة، وأن يغادروا براءتهم وطفولتهم التي باتت تنشغل بعالم القتل والاعتقال والفقر والدمار والجوع والتشرّد.

عندما اشتعلت الثورة كان أطفال درعا الشرارة التي أطلقتها حين تعرّضوا للتعذيب على يد قوّات الأمن. ومنذ ذلك اليوم يدفع الأطفال في سورية ثمناً كبيراً.

أم عمر (٤٠ عاماً) من أهالي معرشمشة التي تقع شرقيّ مدينة معرّة النعمان، تحكي قصة موت زوجها وأطفالها الأربعة قائلة: «خرج زوجي في الصباح إلى دكاننا الواقع أمام المنزل، وبعد قليلٍ لحق به الأولاد. وما هي إلا دقائق حتى سمعنا صوت الطائرة الحربية عندما أطلقت صاروخين نزلا على سقف الدكان». تضيف أم عمر أنها خرجت مسرعةً والخوف والرعب يملآن قلبها لتستطلع الأمر، وإذا بزوجها وأطفالها جثثاً هامدةً وقد أصبحوا جميعاً «قطع لحم متطايرةً في الهواء وملتصقةً على الجدران». لقد كان مشهداً «مريعاً»، لا تستطيع أم عمر أن تنساه ولا يغيب عن ذاكرتها.

تبكي أم عمر زوجها وأولادها، فهي تشعر بالوحدة بعد أن فقدتهم كلهم في لحظة واحدة، وتتمنى لو أنها ماتت معهم لكان ذلك أفضل بكثير بالنسبة إليها. تعدّد الأم أولادها الأربعة؛ وهم عمر (١٥ عاماً)، سالم (١٣ عاماً)، فاطمة (٨ سنوات)، سلام (٥ سنوات).

ومن أطفال سوريا من حُرم من أبيه أو أمه أو الاثنين معاً، وهذا حال الطفلين جابر ومحمود السماحي اللذين تركتهما أمهما وتزوّجت بعد وفاة والدهما ليعيشا مع الجدّة الستينية في

أمين طفلٌ عمره سبع سنوات من مدينة معرّة النعمان، رفض والده النزوح من المعرّة أثناء معركة دارت بين المعارضة المسلّحة وقوّات النظام، في ٢٠١٢/٩/٩، وكانت النتيجة أن تهدّم المنزل على رؤوسهم. استطاع أمين النجاة، ولكنه شاهد أهله يموتون أمام عينيه بين الدمار. خرج للبحث عن منقذ. كان حافياً يمشي على الشظايا التي ملأت المكان وجرحت قدميه الصغيرتين، ولكن رصاصةً طائشةً غادرةً اخترقت صدره فوقع على حافة الطريق وقد فارق الحياة. وكان مصيره في إحدى المدافن الجماعية مع عشرات القتلى.





خيمةٍ لا تمنع عن ساكنيها البرد أو الحرّ، بين أشجار الزيتون شرقيّ مدينةٍ معرّة النعمان، خوفاً من القصف الذي تتعرّض له المدينة باستمرار، وقد افترشوا الأرض والتحفوا السماء. تقول الجدّة أم محمد: «أخرج منذ الصباح، مع حفيديّ الصغيرين، لقطاف نبتة الشفلح الطبية، وهي منتشرةٌ في مناطقنا ومليئةٌ بالأشواك، لنبيعها ونحضر بثمنها ما نقتات به».

وتعرّض عددٌ كبيرٌ من أطفال سوريا لإعاقاتٍ جسدية مستدامة جعلت عيشهم جحيماً واضطرّتهم إلى إكمال حياتهم بألمٍ ومعاناةٍ وعجزٍ دائم. الطفلة زينب السليم (٨ سنوات) من قريّة الدير الشرقيّ القريبة من معرّة النعمان، تعرّضت لإصابةٍ وهي عائدةٌ من المدرسة، أدّت إلى بتر القدمين. تبكي زينب بشدّةٍ كلما تنظر إلى قدميها المضمّدتين شاكية: «لا أستطيع الحركة إلا بمساعدة الآخرين. ليتني أموت، لا أريد العيش في هذه الحياة».

كما أدّى النزاع الدائر إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي دفعت أعداداً كبيرةً من الأطفال إلى ترك دراستهم والعمل بسبب الفقر والحاجة وغلاء المعيشة، ليساهموا بجزءٍ من دخل أسَرهم. وحول هذا الموضوع يقول الطبيب بشار اليوسف (٣٢ عاماً)، الاختصاصيّ في طب الأطفال: «إن العمل في سنٍّ مبكّرةٍ يوقف النموّ عند الأطفال دون سن الثامنة عشرة، وخاصّةً إذا كان عملهم في بيئةٍ غير نظيفة». ترك الطفل أحمد (١٢ عاماً)، من مدينة معرّة النعمان، المدرسة، وهو يعمل الآن في جمع المواد البلاستيكية والنحاس والحديد من مكبّات النفايات ومن الأبنية المهدّمة. ويقارب بيعه اليوميّ /١٥٠/ ليرةً سوريةً، أي أقلّ من دولار. يقول: «أعمل لمدّة /٦/ ساعاتٍ يومياً من أجل أن أكسب بعض المال وأساعد به أسرتي». يتمنى أحمد أن يكون مثل أيّ طفلٍ يستطيع الذهاب إلى المدرسة بأمان، وأن يبتعد عن القمامة. كما يتمنى أن يلبس لباساً نظيفاً ويقوم بالأشياء التي يقوم بها الأطفال الآخرون، مثل اللعب وأكل الحلوى وشراء الألعاب... إلخ.

وليس الحال أفضل بالنسبة إلى خالد (١٥ عاماً) من قرية تلمنس شرقيّ معرّة النعمان، فقد اضطرّ إلى ترك المدرسة في نهاية آذار ٢٠١٤ بعد أن ألقيت عليها البراميل المتفجّرة من الطائرة مما أدّى الى

دمارها، فترك دراسته وذهب للعمل في ورشة تصليح سيارات.

أما الغالبية العظمى من أطفال ريف إدلب فقد تعرّضوا لأمراضٍ وعقدٍ نفسيةٍ بسبب سماعهم أصوات الانفجارات العاليةً ورؤيتهم القتلى والدمار والدماء في كلّ مكان.

وهذا ما يؤكّده الطبيب وليد الخديجة (٤٥ عاماً)، الاختصاصيّ بالأمراض النفسية، من أن الحرب في سوريا جعلت الأطفال يعانون من تبعاتٍ سيكولوجيةٍ نظراً لتعرّضهم للقصف المستمرّ والتهجير والتشرّد وفقدانهم ذويهم وأعزّاء على قلوبهم. وينوّه الخديجة: «عشرات آلاف الأطفال في سوريا يجدون صعوباتٍ في التعايش والتأقلم مع مناطق النزوح واللجوء. فهم، ونتيجة تركهم مناطقهم وتهجيرهم، يعانون من أمراضٍ نفسيةٍ تبدأ باضطرابات التأقلم وتنتهي بصعوبات التحصيل العلميّ». ويضيف أنه من الأمراض النفسية التي تصيب الأطفال مرض «الانفصال»، الذي يرتبط بفقد أحد الوالدين أوالأعزّاء أو الابتعاد عن المدرسة والأصدقاء. ويشير الخديجة إلى أن هناك ظواهر نفسيةً أخرى كالتبوّل اللاإراديّ، والقلق العام، واكتئاب الطفولة، والعدوانية، واضطرابات الكلام والنطق، واسترجاع الذكريات المرعبة. ويتابع الخديجة مؤكداً أنه لا يمكن تقديم العلاج لهؤلاء الأطفال إلا مع إزالة العوامل المسبّبة للاضطرابات. ويختم حديثه متنهداً بأن أطفال سوريا لا يزالون يصارعون الموت ويحلمون أن يعيشوا بأمانٍ وسلام، وأن يعودوا إلى أوطانهم ومدارسهم وحياتهم الطبيعية التي لم يعرفها بعضهم بعد.

# الهدنة في القانون الدوليّ

عاصم الزعبي

عرّف فقهاء القانون الـدوليّ الهدنة بأنها: (وقف العمليات الحربية بين طرفي القتال بناءً على اتفاق المتحاربين).

وهي إجراءٌ يحمل الطابع السياسيّ إلى جانب الصفة العسكرية، يلجأ إليه المتحاربون عادةً كمقدّمة لإيجاد أساسٍ لعقد صلح بينهما.

فالذي يملك الحقّ في عقد الهدنة هي حكومات الدول المتحاربة ذاتها، وليس رؤساء القوّات المتحاربة الذين يملكون، حسب قواعد القانون الدوليّ، وقف القتال مؤقتاً فقط.

ويتولى التفاوض لعقد الهدنة وتحديد شروطها ممثلون عن الطرفين المتحاربين يتمّ تعيينهم خصيصاً لذلك. ولا تصبح الهدنة ملزمةً إلا إذا أقرّتها حكومات الدول الأطراف فيها.

وقد تكون الهدنة عامةً تشمل وقف جميع العمليات الحربية في كلّ الاتجاهات، كالهدنة التي أقرّها مجلس الأمن الـدوليّ في العام ١٩٤٨ بشأن الحرب الإسرائيلية العربية. وقد تكون الهدنة محليةً أو داخليةً كما هي الهدنة في سورية بين النظام السوريّ والمعارضة المسلحة.

ويكون للهدنة عـادةً زمنٌ محدودٌ تنتهي بانتهاء المدّة المحدّدة لنهايته، ويحقّ لكلّ طرفٍ بعد ذلك العودة إلى القتال إذا لم يتمّ الاتفاق على الصلح. وفي الحالة التي لا يتمّ فيها تحديد وقتٍ معينٍ لانتهاء الهدنة يحقّ للطرفين المتحاربين العودة إلى القتال في أيّ وقتٍ أرادا ذلك.

وعند بـدء سريـان الهدنة، بعد تحديد موعدها، يجب على كلّ طرفٍ أن يبلغ قوّاته العسكرية لإيقاف القتال فوراً. وعندما يتمّ وقف القتال لا يجوز لأيّ طرفٍ من الطرفين القيام بأيّ أعمالٍ هجوميةٍ أو دفاعية. ولكن اتفاق الهدنة لا يشمل عادةً ما يمكن أن تقوم به قوّات الطرفين المتحاربين من الاستعدادات اللازمة لاستئناف القتال حال انتهاء الهدنة، من إعادة التسليح والتذخير وترتيب صفوف القوّات، وذلك حسب المادة ٣٨ من لائحة لاهاي، والتي تنصّ على أنه:

ينبغي إخطار السلطات المختصّة والجيوش رسمياً، وفي الوقت المناسب، باتفاقية الهدنة. وتتوقف العمليات العدائية بعد استلام الإخطار وفوراً أو في الأجل المحدّد.

وفي حال حـدوث إخـلالٍ أو خـرقٍ جسيم للهدنة من قبل أيٍّ من الطرفين المتحاربين فإن ذلك يعطي الحقّ للطرف الآخـر أن

ينقضها. ولكن إذا كان الإخلال قد تمّ ارتكابه من قبل أفرادٍ من أيٍّ من الطرفين من تلقاء أنفسهم فللطرف الآخر أن يطلب معاقبة المسؤولين عن هذا الخرق ودفع التعويضات عن الأضرار التي نتجت عنه، **وذلك حسب المادتين ٤٠ و٤١ من لائحة لاهاي، اللتين تنصّان على:**

**م ٤٠:** كلّ خرقٍ جسيم لاتفاقية الهدنة من قبل أحد الأطراف يعطي الطرف الآخر الحقّ في اعتبارها منتهية، بل واستئناف العمليات العدائية في الحالة الطارئة.

**م ٤١:** إن خرق شروط الهدنة من طرف أشخاصٍ بحكم إرادتهم يعطي الحقّ في المطالبة بمعاقبة المخالفين فقط، ودفع تعويضٍ عن الأضرار الحاصلة إن وجدت.

والهدنة، أياً كانت مدتها التي تمّ تحديدها، تعني فقط وقف القتال بين الطرفين المتحاربين ولا تنهي حالة الحرب القائمة بشكلٍ قانونيّ، فحالة الحرب لا تنتهي إلا بإبرام الصلح.

ومن الأمـور التي لا تمنع استمرار الهدنة ممارسة كافة الحقوق ما عدا أعمال القتال، كحقّ تفتيش الطرق والآليات وغير ذلك، ومصادرة أموال العدوّ ضمن نطاقٍ معيّن، وحتى الحصار، ما لم تتضمّن شروط الهدنة وبنودها صراحةً خلاف ذلك.

جاءت الهدنة في سوريا تحت اسم (وقف الأعـمال العدوانية). وقد تمّ وضع بنود وشروط الهدنة ومدّتها وتاريخ سريانها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، دون أخذ رأي النظام والمعارضة بشكلٍ مسبق، على الرغم من أنها تصنّف كهدنةٍ داخليةٍ لأنها تشمل وقف الأعمال القتالية في نفس البلد.

ورغم قبول الهدنة من قبل المعارضة، ممثلة بالهيئة العليا للمفاوضات، لم تكن هناك ضماناتٌ دقيقة، ولم تكن الهدنة مراقبةً من قبل جهةٍ دوليةٍ مستقلةٍ إنما من قبل الناشطين وأجهزة مخابرات.

استثنت الهدنة في سوريا كلاً من تنظيم الدولة الإسلامية (داعـش) وتنظيم جبهة النصرة بوصفهما منظّمتين إرهابيتين تمّ تصنيفهما كذلك من قبل المجتمع الدوليّ.

ولكن، وبعد سريان الهدنة، لم تلتزم قوّات النظام السوريّ بتطبيقها بشكلٍ كامل، فقد تمّ تسجيل العديد من الخروقات منذ اليوم الأوّل، بل الساعة الأولى، لسريانها. وفي الأيام الأربعة الأولى لها تمّ توثيق ما لا يقلّ عن ١٤٥ خرقاً ارتكبتها قوّات النظام من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

تمّ تحديد مدّة الهدنة بأسبوعين في انتظار تبلور خطّةٍ أمريكيةٍ روسيةٍ لإيجاد حلٍّ للحرب المستعرة في سوريا منذ خمس سنوات، والتي أدّت إلى مقتل ما لا يقلّ عن نصف مليون سـوريٍّ، حسب الأرقـام التي تتحدث عنها الأمـم المتحدة، وإلى تهجير ونـزوح ١١ مليون سـوريٍّ في دول الجوار ودول العالم وفي المـدن والأريـاف.

وتبقى الهدنة التي بـدأت في سوريا أوّل خطوةٍ فعليةٍ من قبل المجتمع الـدوليّ سمحت للمواطن السوريّ المتعب بالتقاط أنفاسه للمرّة الأولى منذ بداية الثورة السورية وتحوّلها من ثورةٍ سلميةٍ إلى حربٍ مدمّرةٍ بكلّ ما تعنيه الكلمة من معنى، ولعلها تكون بدايةً لتأسيس قاعدةٍ يمكن أن يُبنى عليها حلٌّ ما.

# التشاركيّة..
# استيلاد جيلٍ ثالثٍ للاقتصاد السوريّ قيصرياً

– أكاديميون: خصخصةٌ ومخاطرةٌ كبيرةٌ وهيمنة رأس المال

– خبراء: ترّهاتٌ لا يمكن الردّ عليها، وجاء متأخراً

– ١٠ مسؤولين بيدهم منح العطاءات

– إحياء التشاركية عقب ٦٥ عاماً على تطبيقها

– خفض عجز الموازنة، والكهرباء قد تكون أوّل الغيث

– فتح الاستثمار في البنى التحتية أمام الخاصّ

نضال يوسف

تحوّل القانون رقم ٥ للعام ٢٠١٦، المتعلّق بالتشاركية، من مجرّد قانونٍ سينظم العلاقة مع القطاع الخاصّ إلى «الجيل الثالث» للاقتصاد السوريّ. إذ أعلن رئيس حكومة النظام، وائل الحلقي، في كلمة له بمجلس الشعب مطلع شباط الماضي، عن ولادة الجيل الثالث من الاقتصاد السوريّ، عقب جيلَي القطاع العامّ واقتصاد السوق الاجتماعيّ. وبلا مقدماتٍ، أو إجماعٍ وطنيٍّ، أو -في الحدّ الأدنى- توافقٍ في أضيق الحدود، باتَ المسؤولون يهللون لهذا النهج العتيد، دون أن يتبرّع أحدٌ منهم ويحدّد جوهره، ومفهومه، والأهداف التي يرغبون في تحقيقها من جرّاء تطبيقه.

### مخاضات

هكذا ولد الجيل الثالث من اقتصادنا، قيصرياً، وبلا مخاضاتٍ تمهّد لمولودٍ مكتمل النموّ، وبكامل أعضائه وقواه. اقتصادٌ خرج من رحم قانونٍ، مكوّنٍ من ٨٣ مادة، يشكّل إطاراً لتنظيم العلاقة العقدية بين القطاعين العامّ والخاصّ، فاعتبره الحلقي «عقداً اقتصادياً جديداً».

وليس مستغرباً على حكومة الحلقي القفز فوق الحواجز، والتمهيد لنقاط التحوّل الكبرى بشكلٍ فرديّ. فبعد أن أطلقت على نفسها وصف حكومة الحرب، ها هي تختار النهج الاقتصاديّ الجديد، التشاركية، وتطوي صفحاتٍ غير مكتملةٍ من النقاشات الحادّة حول دورها؟ وما تقوم به؟ وما أنجزته؟ وقد أجمع عددٌ من الكتاب والأكاديميين، وحتى المسؤولين، أن هذا النهج الاقتصاديّ يهدف إلى تخفيف العبء الكبير عن موازنة الدولة، وأنه محاولةٌ -لن يكتب لها النجاح بالضرورة- للاستفادة من إمكانات القطاع الخاصّ.

إن اقتصاد سوريا المدمّر والمتهالك يعيش حالة سباتٍ حقيقيّ، وهو في حاجةٍ الى إنقاذٍ من الجروح التي أصيب بها، ومبالغ تزيد عن ٢٥٥ مليار دولارٍ لإعادته كما كان قبل الحرب التي اندلعت في ٢٠١١؛ فهل هذا النهج قادرٌ أن يخلق المعجزة السورية؟

### ثلاثة أجيال

اعتبر الحلقي أن «ولادة الجيل الثالث من أجيال الاقتصاد السوريّ، جيل التشاركية الوطنية الفعالة، ضرورةٌ تاريخيةٌ فرضتها أطر التطوّر من الجيل الأوّل؛ جيل القطاع العامّ وما رافقه من مزايا وصعوبات، إلى الجيل الثاني؛ جيل اقتصاد السوق الاجتماعيّ، إلى استيراد الجيل الثالث كامتدادٍ طبيعيٍّ للأجيال السابقة وكحاجةٍ إراديةٍ واعيةٍ لإدارة المعادلة الأزلية بين الموارد المحدودة والحاجات اللا محدودة، مع المحافظة على القطاع العامّ كقطاع رائدٍ وإستراتيجيٍّ في المسيرة التنموية».

كعادة الحكومات، لم يستطع الحلقي قطع العلاقة مع أجيال الاقتصاد السوريّ السابقة، رغم الاختلاف الجوهريّ بين هذه الأنماط الاقتصادية بالنسبة إلى دولةٍ ناميةٍ واقتصادٍ متخلف، ومؤشراتٍ كليةٍ لا تبعث على التفاؤل، وتحتاج إلى جهودٍ كبرى لتصبح مؤشراتٍ إيجابية، وتنعكس على المواطن إيجاباً. وأشار الحلقي إلى أنه انطلاقاً من دور الحكومة في إدارة الثروة الوطنية بمكوّنيها من القطاعين العامّ والخاصّ، فقد كان من الضروريّ «إعادة النظر» بمقاربة العلاقة التعاقدية بينهما في «عقدٍ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ جديدٍ» يوحّد جهودهما في سعيهما إلى تحقيق الهدف المشترك وهو «رفاهية المواطن السوريّ». هذه المعطيات، وغيرها، دفعت بالحلقي إلى القول: فكان صدور قانون التشاركية رقم /٥/ لعام ٢٠١٦، حيث تنظر الحكومة إلى الشراكة على أنها نظامٌ سياسيٌّ اجتماعيٌّ اقتصاديٌّ متكاملٌ يهدف إلى إشراك جميع المواطنين السوريين داخل القطر وخارجه في عملية البناء والتنمية. هذه هي الرؤية التي رسمها رئيس الحكومة للجيل الثالث، ومن خلالها اختزل جوهر اقتصاد المرحلة القادمة مبشّراً بعقدٍ جديد.

إلا أن ما ذكره وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، همام الجزائري،

تبريراً لقانون التشاركية أثناء مناقشته في مجلس الشعب، يحدّد أهدافاً مغايرة: إن القانون يضع الإطار القانونيّ الناظم لترميم وتطوير القطاع العامّ والمشاريع الإنتاجية والمرافق العامة، وضبط عملية التشاركية ضمن قانونٍ وتعليماتٍ كفيلةٍ بتحقيق مصلحة الدولة والتقليل من المديونية والاقتراض العامّ الخارجيّ، وخاصّةً في المشاريع ذات التكلفة الكبيرة والبعد الاجتماعيّ الخدميّ وبما يلبّي متطلبات إعادة الإعمار. إضافةً إلى تحسين الخدمات المقدّمة للمواطنين، والاستفادة من قدرات القطاع الخاصّ ومرونته في مجالات التشغيل والصيانة والتسويق، وتحسين الكفاءة، وتخفيض الكلفة، وزيادة سرعة إنجاز المشاريع، وتخفيض المخاطر أمام القطاع العامّ، وتوفير فرص عملٍ جديدة.

بمعنى أكثر وضوحاً نقل التحديات الماثلة أمام القطاع العامّ إلى الشريك الآخر، أي القطاع الخاصّ. لكن تجربة القطاع الخاصّ التنموية في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠، لم تكن كما يشتهي مسؤولو ومخطّطو الاقتصاد السوريّ. والخطة الخمسية العاشرة التي حدّدت الإنفاق المطلوب على التنمية (الإنفاق الاستثماريّ) مناصفةً بين القطاعين العامّ والخاصّ منيت بفشلٍ ذريع، ولم تحقق الغايات المطلوبة منها آنذاك، رغم أن المبلغ المقترح كان ١٨٠٠ مليار ليرة، وشملت مشاريع بأكثر من هذا المبلغ، إلا أن المؤشرات الكلية لنتائج الخمسية العاشرة خيبت الآمال، رغم أنها حققت معدل نموٍّ سنويٍّ بلغ خمسة في المئة وسطياً، تراوح بين أدنى معدّلٍ ٣.٥٪ وأعلاه ٧٪.

صدر قانون التشاركية لتنظيم العلاقة مع القطاع الخاصّ، وفقاً لما أشار وزير الاتصالات والتقانة محمد جلالي: إن القانون سيحدّد عملية التعاقد مع القطاع الخاصّ وتنظيم إجراءات التعاقد، متضمناً الإطار القانونيّ والتنظيميّ والمؤسّسيّ الناظم لعقود التشاركية التي سيقرّها مجلس التشاركية، مع مراعاة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك استجابةً لتنفيذ مشروعاتٍ ومتطلباتٍ تمويليةٍ وإداريةٍ وإنتاجيةٍ وتكنولوجية، إضافةً إلى تطوير المرافق العامة من خلال توزيع الأعباء بين القطاعين العامّ والخاصّ، وبما يحقق أهداف الدولة في تقديم الخدمة العامة بالكفاءة المثلى والسعر المناسب، وبما يتوافق مع سياسة الدولة الاجتماعية.

لافتاً إلى أهمية مشروع التشاركية لجهة تحقيق متطلبات التنمية، كإنشاء البنى التحتية والمشاريع الحيوية وتطويرها، مع ترشيد الاستثمارات الحكومية من الموازنة العامة وزيادة التمويل المقدّم من القطاع الخاصّ.

هذا الكلام الواضح من وزيري الاقتصاد والاتصالات يحدّد الهدف من التشاركية التي تحوّلت من مجرّد قانونٍ إلى نهجٍ اقتصاديٍّ متكامل.

التي تمرّ بها سوريا حيّدت الشأن الاقتصاديّ، أمام الحضور الطاغي للشأن العسكريّ والحرب التي دمّرت مقدرات البلاد.

### دعايةٌ رسمية

توجّهت (صوَر) بسؤالٍ مباشرٍ لعددٍ من أساتذة الجامعات السورية والخبراء والأكاديميين المشهود لهم بالكفاءة: هل تحتاج سوريا إلى هذا النوع من الاقتصاد؟ وحصلت على إجاباتٍ مختلفة ومواقف متعدّدة، لكن ثمة توافقاً أجمع عليه المستطلعة آراؤهم بأن الإعلان عن الجيل الثالث للاقتصاد السوريّ هو (بروباغندا) حكوميةٌ بالدرجة الأولى، وموقفٌ حكوميٌّ لتشجيع القطاع الخاصّ على الانخراط أكثر فأكثر في العمل، وذلك لانعدام الموارد الحكومية من جهة، وللاستفادة من مقدرات الشركات الخاصّة في هذه المرحلة العصيبة التي يمرّ بها اقتصاد سوريا، من جهةٍ ثانية.

وسجّل الدكتور أيمن حسون موقفاً يمكن البناء عليه، متسائلاً: لمن ستباع البلاد هذه المرّة؟ ألا يمهّد هذا القانون الطريق أمام كارتلات العائلات المستحوذة على الاقتصاد لتقاسم الكعكة بشكلٍ مشرعن؟ ومع إلحاحنا على الدكتور حسون بأننا نريد منه إجاباتٍ وليس تساؤلات، رأى أن الحرب في سورية -مهما طال زمنها- ستتوقف في لحظةٍ معينة، وهناك ما يلوح في الأفق حول بوادر أو نوايا ورغبةٍ في حلٍّ سياسيٍّ للأزمة، وهذا دفع إلى البدء بالتحضير لمرحلةٍ قادمة، ليس بالضرورة أن تكون مرحلة إعادة الإعمار والبناء، كما تسمّيها حكومة الحلقي، لكنها مرحلةٌ تتعلّق معالمها الأساسية بشكلٍ مباشرٍ

### مجرّد ترّهات

يرى عددٌ من الخبراء الاقتصاديين أن استمرار الحل الأمنيّ الذي يتّبعه النظام لن يسمح بأيٍّ نوعٍ من الاقتصاد، ولن يسمح بإقرار نهجٍ اقتصاديٍّ يناسب وضع الاقتصاد الوطنيّ المتهالك، الذي دمّرته الحرب المستمرّة منذ خمس سنوات.

ويشير الباحث أمين عبد الرحمن إلى أن إعلان ولادة الجيل الثالث من الاقتصاد أتى في الوقت غير المناسب، لسببٍ بسيطٍ جداً هو استمرار الحرب الطاحنة التي لا اقتصاد يحكمها. ولا يمكن للحرب أن تؤسّس لعلاقاتٍ اقتصاديةٍ جديدة قبل أن تضع أوزارها ويصمت صوت الرصاص، وعندئذ سيُفرَز نهجٌ اقتصاديٌّ جديدٌ تقرّره القوى المنتصرة، أو الفائزة بموجب انتخاباتٍ برلمانيةٍ حقيقية.

ويؤكد خبيرٌ اقتصاديٌّ لمجلة (صَور)، فضّل عدم ذكر اسمه، أن النظام أعاد الاقتصاد السوريّ اليوم إلى «العصر الحجريّ»، منتقداً بشدّة ما أُعلن عن ولادة الجيل الجديد من الاقتصاد، واصفاً ذلك بـ«الترّهات» التي لا يمكن الردّ عليها أو مناقشتها على الإطلاق.

ويرى عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها، مصطفى خليل، في تصريحٍ لـ(صوَر)، أن الجيل الثالث جاء متأخراً، فيما دعم وتطوير الصناعة حاجةٌ ماسّةٌ للنهوض بالاقتصاد، ولا يمكن للصناعة أن تنهض إلا بتحمّل كلٍّ من العامل وصاحب العمل مسؤولياتهما ومحاسبة الفاسدين من الجهاز الإداريّ وتفعيل عقود العمل، وبالتالي تطوير تسويق المنتج وعدم إرهاق المواطن.

### صلاحيات الحكومة

اختار الحلقي اللحظة التي لم يتوقعها أحد، وربما تجاوز صلاحيات رئيس الوزراء الاعتيادية، إذ لم تجر العادة أن يعلن رئيس وزراءٍ سوريٍّ عن النهج الاقتصاديّ القادم، الذي هو عادةً من صلاحيات القيادة القطرية لحزب البعث، في حين تقدّم الحكومة في بيانها الوزاريّ الدوريّ التزاماً بتنفيذ النهج الاقتصاديّ المحدّد. بمعنى أنها جهةٌ تنفيذية، وليست جهةً تحدّد هكذا نهج أو تقرّره. لكن الموضوع مرّ ببساطةٍ شديدة، وفقاً للباحث عبد الرحمن، الذي اعتبر أن الحلقي لم يتجاوز صلاحياته وحسب، بل قرّر نيابةً عن عدّة جهاتٍ وصائيةٍ تمتلك هذا الحقّ تاريخياً. مبيّناً أن الظروف القاسية

باقتصاد سوريا القادم، ومن سيستحوذ على عقود مرحلة ما بعد الحرب. ويضيف حسون: التشاركية هي (مارشال) سوريّ بامتياز، سيقوده مسؤولون سابقون، وفاسدون كبار، ومسؤولون حاليون، بأسماء وهميةٍ وشركاء متعدّدين.

### محاولاتٌ فاشلة

يصف الباحث عبد الرحمن خطوة الإعلان عن جيلٍ ثالثٍ للاقتصاد السوريّ بأنها جرعة أملٍ جديدةٌ، تهدف الحكومة من خلالها إلى تجاوز الخيبات الكبيرة التي مني بها الاقتصاد خلال الفترة الماضية، وتضييقها الخناق على العمل الاقتصاديّ، وارتفاع فاتورة الفساد نتيجة شرَه عددٍ من المسؤولين الزائد بالاستناد إلى ظـروف الفوضى والحرب التي تعيشها البلاد، وهذا كله كان يحتاج إلى طـيّ صفحةٍ وفتح أخـرى جديدة.

ويؤكد أن الانتقال إلى الجيل الثالث بلا تقييمٍ لجيلين سابقين، ووضع نقاط القوّة والضعف تحت المجهر، هو محاولةٌ مستميتةٌ لتبرئة القائمين على تطبيق النهجين الاقتصاديين السابقين. مشيراً إلى أنه ليس مهماً تغيير النهج الاقتصاديّ بقدر محاكمة منفذي النهج السابق على نجاحهم أو فشلهم في تطبيقه، ومدى قدرتهم على عكس نتائج هذا النهج على حياة الناس. ففي الاقتصاد لا يمكن البناء إلا وفقاً للمراحل السابقة واحتياجات المرحلة القادمة، فهل كانت التشاركية غائبةً عن الاقتصاد السوريّ في المرحلة السابقة؟

لا توجد قطيعةٌ في دور القطاع الخاصّ في الاقتصاد السوريّ، فقد كان حاضراً حتى في مرحلة التأميم، زمن الوحدة السورية المصرية ١٩٥٨-١٩٦١، وفي عام ١٩٦٣، فظلّ شريكاً في العمل الاقتصاديّ بنِسَبٍ مختلفة، وضمن شروطٍ معينة. وفي السبعينيات والثمانينيات جرتْ محاولاتٌ حثيثةٌ لزجّه في العمل، وجاءت الانفراجة عقب صدور القانون ١٠ عام ١٩٩١، الذي دشن مرحلةً جديدةً لهذا القطاع في الاقتصاد، ليأخذ دوراً كبيراً منذ العام ٢٠٠٠، وتبلور، بشكلٍ أكثر نضجاً وفاعليةً، عقب تأسيس أكبر شركتين قابضتين (سورية وشام) في النصف الثاني من العقد الماضي.

### خصخصةٌ موصوفة

انتقاداتٌ حادّةٌ وجّهها أعضاء في مجلس الشعب أثناء مناقشتهم مشروع قانون التشاركية، وتهمٌ واضحةٌ أطلقها بعضهم في حقّ التشاركية المزعومة، دون أن يمنع هذا من الموافقة على مشروع القانون وإقراره، ليغدو في ما بعد نهجاً اقتصادياً للمرحلة القادمة.

فأمين عام الحزب الشيوعيّ السوريّ، عمار بكداش، طلب وضع حدودٍ زمنيةٍ للمشروعات المتعاقد عليها، واستثناء بعض المشاريع الاستراتيجية من التشاركية «بما يصون ويحفظ ملكية الدولة».

وقال النائب البعثيّ جمال القادري، رئيس الاتـحـاد الـعـامّ لنقابات العمال: إن مشروع القانون هو خصخصةٌ موصوفةٌ بكلّ معنى الكلمة.

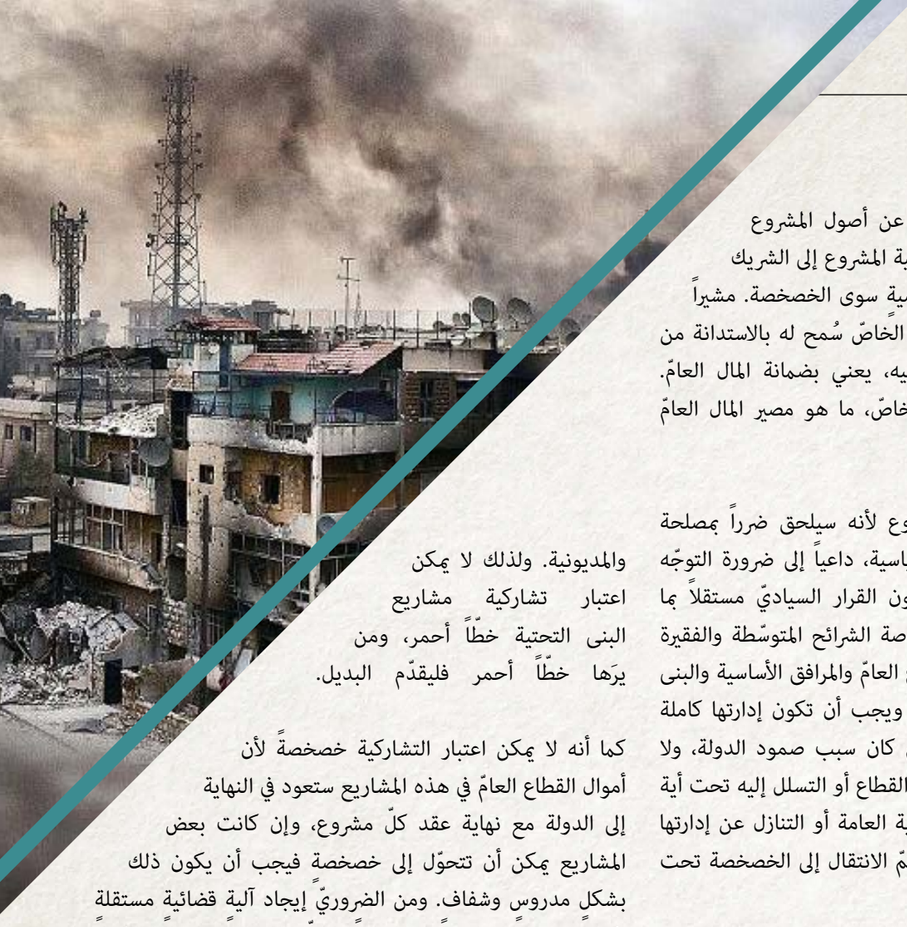

عندما يجيز للشريك العامّ التنازل عن أصول المشروع للشريك الخاصّ فهذا يعني نقل ملكية المشروع إلى الشريك الخاصّ، ولا تحتمل العملية أية تسميةٍ سوى الخصخصة. مشيراً إلى أن الأخطر من ذلك أن الشريك الخاصّ سُمح له بالاستدانة من المصارف بضمان المال المتشارك عليه، يعني بضمانة المال العامّ. وتساءل: في حال أفلس الشريك الخاصّ، ما هو مصير المال العامّ المتفق عليه؟

وانتقد النائب ماهر الجاجة المشروع لأنه سيلحق ضرراً بمصلحة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، داعياً إلى ضرورة التوجّه نحو الاستثمارات الآمنة بحيث يكون القرار السياديّ مستقلاً بما يلبّي مصلحة الشعب السوريّ، وخاصة الشرائح المتوسّطة والفقيرة منه، والحفاظ على مؤسّسات القطاع العامّ والمرافق الأساسية والبنى التحتية كونها ملكاً للشعب وحده، ويجب أن تكون إدارتها كاملة بيد الدولة. معتبراً أن القطاع العامّ كان سبب صمود الدولة، ولا يجوز لعقود التشاركية تهميش هذا القطاع أو التسلل إليه تحت أية ذريعة، كما لا يجوز التفريط بالملكية العامة أو التنازل عن إدارتها تحت ذريعة القطاع الخاصّ، ومن ثمّ الانتقال إلى الخصخصة تحت شعار الشراكة.

### الخطّ الأحمر

نقاشاتٌ متعدّدةٌ طالت التشاركية، جمعت بين فريقين اقتصاديين مختلفين قدّما مواقف متناقضةً حول النهج العتيد.

يبيّن الباحث الاقتصاديّ الدكتور نبيل سكر أن التشاركية موجودةٌ في البلد منذ ٣٠ عاماً، من خلال مشاريع نُفّذت ضمن قطاعات السياحة والنفط والنقل والمرافئ، وأن الحديث الآن يدور عن التشاركية في مشاريع البنى التحتية، وهي غير هادفة إلى الربح وإنما إلى تقديم خدمات، وتتطلب رأس مالٍ كبيراً ومدداً زمنيةً طويلةً للتنفيذ. لافتاً، في ورقة عملٍ قدّمها في جمعية العلوم الاقتصادية، إلى أن التشاركية «ضرورةٌ أكثر منها خيار.

ويرى سكر أن الدولة أمام خيارين؛ إما الاقتراض من الخارج أو التشارك مع القطاع الخاصّ المحليّ، وإلا فلن تكون هذه المشاريع قابلةً للتنفيذ، وسيكون البديل عدم تنفيذها وزيـادة العجز والمديونية. ولذلك لا يمكن اعتبار تشاركية مشاريع البنى التحتية خطّاً أحمر، ومن يرَها خطّاً أحمر فليقدّم البديل.

كما أنه لا يمكن اعتبار التشاركية خصخصةً لأن أموال القطاع العامّ في هذه المشاريع ستعود في النهاية إلى الدولة مع نهاية عقد كلّ مشروع، وإن كانت بعض المشاريع يمكن أن تتحوّل إلى خصخصةٍ فيجب أن يكون ذلك بشكلٍ مدروسٍ وشفاف. ومن الضروريّ إيجاد آليةٍ قضائيةٍ مستقلةٍ تكون قراراتها حاسمةً ومستقلةً لحلّ النزاعات في التشاركية، وقضاؤنا الحاليّ غير كافٍ. إضافةً إلى أهمية حماية المال العامّ من دخول الحيتان على الخطّ، ولذلك تجب تقوية مؤسّسات الدولة وتعريفها على طرح العطاءات بشفافية، لمنع حيتان القطاع الخاصّ من احتكار هذه المشاريع. وألا يكون القطاع الخاصّ المحليّ واجهةً لشريكٍ أجنبيٍّ معه.

ويرفض الخبير الاقتصاديّ الدكتور منير الحمش اعتبار التشاركية ضرورةً أو خياراً، وإنما هي وسيلةٌ للتغيير وإحدى حزم التحوّل إلى اقتصاد السوق الاجتماعيّ وهيمنة رأس المال، ولذلك يجب التشديد على أن تكون مشاريع البنى التحتية خطّاً أحمر يُمنع المساس بها. معتبراً أن القصد من قانون التشاركية هو استهداف البنية التحتية لأنها العنوان الرئيسيّ للاستقلال الاقتصاديّ، ولأنها بقيت آخر القطاعات التي لم يدخل القطاع الخاصّ إليها، وهي التي تقدّم الخدمات للمواطنين دون مقابلٍ أو بمقابلٍ بسيط، وإذا تحوّلت إلى التشاركية فستستوفي من محصّلي الخدمات مبالغ كبيرةً لتغطية

التكاليف وتحقيق الأرباح. وبيّن أن الأزمة كشفت عن قطاعٍ خاصٍّ جديدٍ «غير وطنيٍّ ومستغلٍّ وتاجر بالأزمة»، في حين كان الجيل القديم من القطاع الخاصّ وطنياً وملتزماً بهموم ومشاكل الوطن، ولذلك فهناك مخاوف حقيقية من دخول تجار الأزمة ضمن عقود مشاريع التشاركية.

واستغرب عمار بكداش أن تطرح الدولة قطاع البنى التحتية للتشاركية مع القطاع الخاصّ ونحن في ظلّ أزمةٍ كبيرة، في حين لدينا تجارب دولٍ كبرى، مثل بريطانيا وفرنسا الرأسماليتين، عندما خرجتْ من الحرب العالمية الثانية قامت بتأميم سكك الحديد والمصارف والبنى التحتية ومصانع السيارات الكبيرة والطيران من أجل حماية موارد الدولة. مؤكداً أن قانون التشاركية سيسمح للمال الأجنبيّ بالدخول في مشاريع الدولة وهذه مخاطرة كبيرة، وقد يكون المـال أجنبياً بواجهة المال المـحـليّ. لافـتـاً إلى أن قانون التشاركية يعكس نيةً للخصخصة، وسيفتح الباب واسعاً لنهب المال العام، والحلّ البديلّ هو تقوية القطاع العامّ وإعادة دعمه.

### مجلس التشاركية

صدر قانون التشاركية في ١٠ كانون الثاني الماضي. وحدّد مفهوم التشاركية بأنها علاقةٌ تعاقديةٌ لمدّةٍ زمنيةٍ متفقٍ عليها بين جهةٍ عامةٍ وشريكٍ من القطاع الخاصّ، يقوم بموجبها الشريك الخاصّ بالاستثمارٍ في واحدٍ أو أكثر من الأعمال الآتية: تصميم أو إنشاء أو بناء أو تنفيذ أو صيانةٍ أو إعادة تأهيل أو تطوير أو إدارة أو تشغيل مرفقٍ عامٍّ أو مشروعٍ لدى الجهة العامة، وذلك بهدف المساهمة في تقديم خدمةٍ عامةٍ، أو أيّ خدمةٍ تتوخّى المصلحة العامة، مباشرةً إلى الجهة العامة المتعاقدة أو نيابةً عنها إلى المستفيد النهائيّ.

وتهدف التشاركية، من خلال هذا القانون، إلى تحقيق الأغراض الآتية: تمكين القطاع الخاصّ من المشاركة في واحدٍ أو أكثر من الأعمال التالية: تصميم أو إنشاء أو بناء أو تنفيذٍ أو صيانة أو إعادة تأهيل أو تطوير أو إدارة أو تشغيل المرافق العامة أو البنى التحتية أو المشاريع العائدة ملكيتها للقطاع العامّ وتشجيعه على الاستثمار في ذلك؛ ضمان أن تكون الخدمات المقدّمة عن طريق هذه التشاركية قائمةً على أسسٍ اقتصاديةٍ سليمةٍ وكفاءةٍ عاليةٍ في الأداء، وأن تقدّم بالأسلوب الأنسب وتحقّق قيمةً مضافةً إلى الموارد المحلية؛ ضمان الشفافية وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والتنافسية وسلامة ومشروعية جميع الإجراءات الخاصّة بعقود التشاركية، وذلك لضمان تأدية الخدمات على نحوٍ يتوخّى المصلحة العامة مع ضمان حقوق جميع الأطراف، ومنهم المستفيدون النهائيون من الخدمات والمستثمرون من القطاع الخاصّ.

فيما تستثنى من تطبيق أحكام هذا القانون: العقود التي يبرمها القطاع العامّ وفقاً لأحكام القانون رقم (٥١) لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته، وعقود استكشاف واستثمار الثروات الطبيعية مثل النفط.

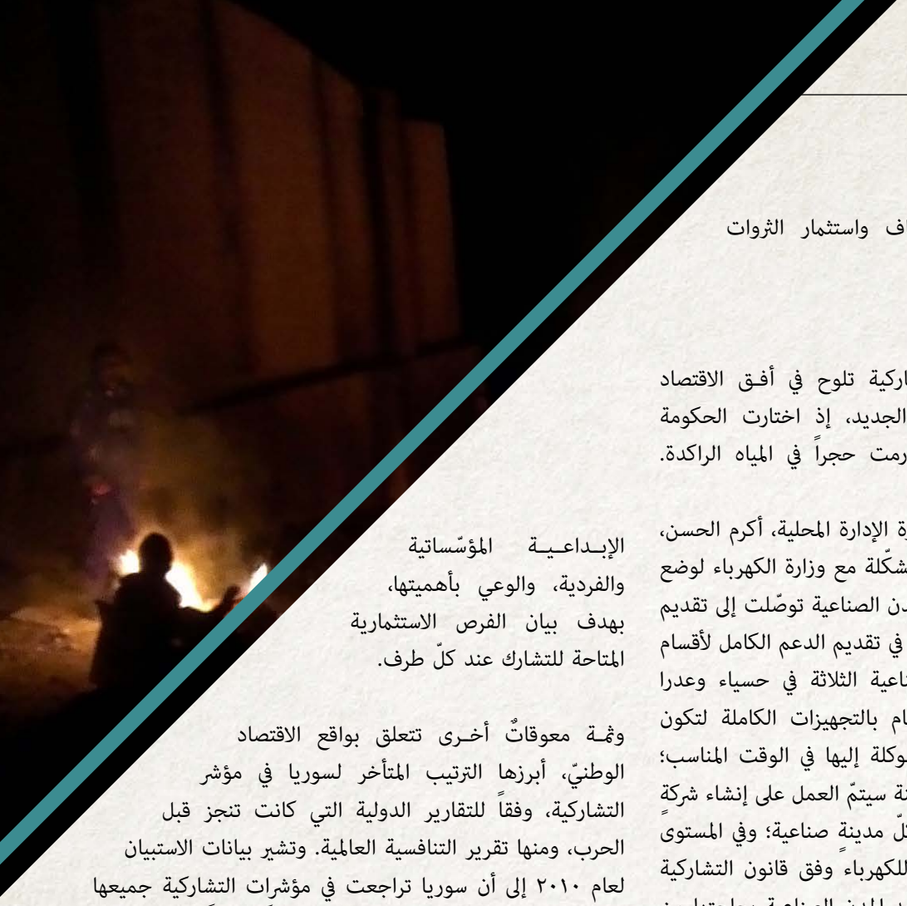



### الكهرباء أولاً

بـدأت بعض بـوادر تطبيق التشاركية تلوح في أفـق الاقتصاد الـسـوريّ، في دفـعٍ أوليٍّ للنهج الجديد، إذ اختارت الحكومة قطاع الكهرباء المصاب بالعجز، ورمت حجراً في المياه الراكدة.

ويشير مدير المدن الصناعية في وزارة الإدارة المحلية، أكرم الحسن، في تصريحٍ صحفيٍّ، إلى أن اللجنة المشكّلة مع وزارة الكهرباء لوضع نظام استثمار الطاقة الكهربائية للمدن الصناعية توصّلت إلى تقديم ثلاثة مستوياتٍ للعمل؛ يتمثل الأول في تقديم الدعم الكامل لأقسام الكهرباء العاملة ضمن المدن الصناعية الثلاثة في حسياء وعدرا والشيخ نجار، وتأهيل هذه الأقسام بالتجهيزات الكاملة لتكون قادرةً على تنفيذ جميع الأعمال الموكلة إليها في الوقت المناسب؛ وفي المستوى الثاني الذي درسته اللجنة سيتمّ العمل على إنشاء شركةٍ للكهرباء تابعةٍ لوزارة الكهرباء في كلّ مدينةٍ صناعية؛ وفي المستوى الثالث سيصار إلى تأسيس شركاتٍ للكهرباء وفق قانون التشاركية مع القطاع الخاصّ، تعمل على تزويد المدن الصناعية بحاجتها من الطاقة الكهربائية وتقوم بأعمال النقل والتزويد وتوليد الكهرباء.

### بحوثٌ في التشاركية

يترقب باحثون أن يصطدم الجيل الثالث للاقتصاد السوريّ بجملةٍ من التحديات، أبرزها الثقة بين القطاعين الحكوميّ والخاصّ، ومـدى رغبة رجـال الأعـمال في خوض غمار مجازفاتٍ من هذا النوع، أثبتت بعض التجارب السابقة فشلها، كما حصل مع رجل الأعمال نبيل الكزبري، الذي استثمر معمل دير الزور للورق قبل الأزمة الراهنة، وعانى الأمرّين من التدخلات الحكومية والروتين.

الدكتور سليم الحسنية، في بحثٍ له بعنوان: نحو بناء نظام تشاركيةٍ إبداعيةٍ بين الجامعة وقطاع الأعمال- تجارب ونموذجٌ لدورة حياةٍ مستدامة، نشر في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية/ المجلد ٢٨/ العدد الأول/ ٢٠١٢؛ حدّد العقبات التي تواجه نظام التشاركية وعلى رأسها فجوة نقل المعرفة. وأوصى الحسنية بتهيئة الظروف للمباشرة بالتشاركية، والبدء فوراً بنشر ثقافة التشاركية الإبـداعـيـة المؤسّساتية والفردية، والوعي بأهميتها، بهدف بيان الفرص الاستثمارية المتاحة للتشارك عند كلّ طرف.

وثمـة معوقاتٌ أخـرى تتعلق بواقع الاقتصاد الوطنيّ، أبرزها الترتيب المتأخر لسوريا في مؤشر التشاركية، وفقاً للتقارير الدولية التي كانت تنجز قبل الحرب، ومنها تقرير التنافسية العالمية. وتشير بيانات الاستبيان لعام ٢٠١٠ إلى أن سوريا تراجعت في مؤشرات التشاركية جميعها عن عام ٢٠٠٩، وتأتي في درجةٍ متأخرةٍ جداً مقارنةً بترتيبها العامّ البالغ (٩٧) وترتيبها في البيئة الأساسية (٨٣) التي تشير إلى توافر العلماء والباحثين (٦٢)، ما يلفت إلى ضعفٍ حادٍّ في فعالية وآليات عمل التعاون بين منظومات البحث العلميّ وقطاعات الأعمال. فيأتي ترتيب قطاع الأعمال في الاستثمار في التدريب آخر دولةٍ في العالم، أما في الإنفاق على البحث العلميّ فينتقل الموقع إلى قبل الأخير بمرتبتين (١٣٧)، في حين يأتي ترتيب التشاركية بين الجامعة وقطاع الأعمال في المرتبة ١٣٧ من أصل ١٣٩ دولة.

### إعلان وفاة

مع اعلان الحلقي ولادة الجيل الثالث تكون سوريا قد ودعت ١٠ سنواتٍ من الجدل حول اقتصاد السوق الاجتماعيّ، معلناً وفاة النهج السابق بتصريح، واستيلاد نهجٍ جديدٍ طبّقته سوريا منذ عام ١٩٥٠. وبذلك تكون الحرب أفرزت نهجاً جديداً، عقب خيباتٍ سابقةٍ في تحقيق التنمية المستدامة.

# تراجيديا أفريقية... قراءة في رواية «مات الرجل»

حربي محسن عبد الله

عندما يتحوّل الإنسان إلى مجرّد رقـم في السجلات، تكون دورة اللاجدوى قد اكتملتْ حول أعناق الضحايا، وبـدأت «التراجيديا التي لا تتعدّى كونها طريقةً للتعويض عن التعاسة البشرية، لاحتوائها وبالتالي تبريرها على أنها ضرورةٌ أو حكمةٌ أو تطهير». لكن «لا يستطيع الإنسان أن يقبض على وجوده الأصـلي إلا عبر التصدّي لتقلبات الحياة»، هذا ما يؤكّده وول سوينكا في روايته «مات الرجل» الصادرة مؤخراً عن دار التكوين بدمشق، ترجمة: د. راتب شعبو. وهي رواية أحداثٍ يوميةٍ بطلها الكاتب نفسه، تحكي عن سجينٍ يحلم بالحرّية ويسعى إلى خلاص وطنه من نير الجهل والتخلف والصراعات القبلية التي تجرّ من ورائها مذابح متواصلةً وإبادةً عرقيةً في مجتمعٍ تطحنه المصائب المتلاحقة.

فقد استنزف المستعمر خيرات البلاد وزرع في أرضها بذور الشقاق والعصابات المسلحة الطامحة إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية وتشديد قبضتها على رقاب الأحرار من الوطنيين. تلك العصابات التي لا تأخذ بالحسبان سوى ردود الأفعال الدولية التي قد تهدّد سلطة الانقلابيين. وتتحرّك مواقف الـدول الاستعمارية السابقة، هي الأخرى، وفق مصالحها، فما أن تكون تلك المصالح بأيدٍ أمينةٍ حتى تدير ظهرها عن مصالح الشعوب وتقفَ متفرّجةً على مصائبها وويلاتها وجرائم الإبادة وكلّ الانتهاكات التي تمارسها العصابات الحاكمة.

قبل أن نقلب سويةً صفحات الرواية نتوقف للتعريف بالكاتب الأفريقيّ النيجيريّ.

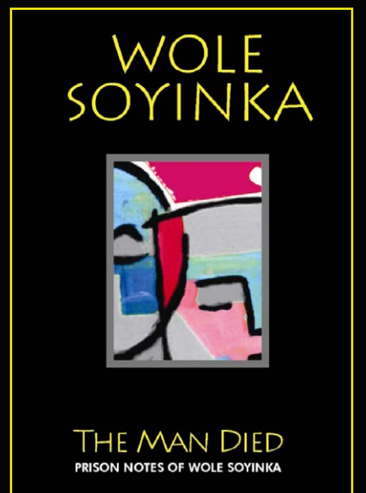


يحوز وول سوينكا مكانةً متميزةً للغاية، بوصفه أوّل أفريقيٍّ يفوز بجائزة نوبل للآداب، عام ١٩٨٦. وقد استطاع أن يقدّم نفسه كأحد أهمّ كتاب القارة الأفريقية في العصر الحاليّ، إضافةً إلى كونه، في الأساس، واحداً من أكثر المناصرين والمقاتلين الشرسين من أجل قضية الهوية والثقافة الأفريقية والنظام الاجتماعيّ الأفريقيّ وحمايته من ثقافة المستعمر.

وول سوينكا من مواليد ١٩٣٤ م في أبيوكوتا –نيجيريا. وهو كاتبٌ أفريقيٌّ بامتياز. معارضٌ ومناضلٌ وسياسيّ، ومدافعٌ بشراسةٍ عن حقوق الإنسان أيّاً كان. وهو السجين والهارب والمنفيّ، والروائيّ والشاعر الذي سعى إلى نحت هويةٍ حديثةٍ لأفريقيا، أفريقيا الحروب والاضطراب والجوع، ولكن أيضاً أفريقيا الآمال والأحلام.

ويعدّ سوينكا -الذي كتب الشعر والرواية والمقال السياسيّ العنيف- من أشدّ المعارضين للإدارات النيجيرية والمستبدّين السياسيين في شتى أنحاء العالم، ومن بينهم نظام الرئيس روبرت موغابي في زيمبابوي. وقد شهد عام ١٩٦٧ أول تصادم بين سوينكا والسلطات النيجيرية، بعد أن اعتقلته الحكومة الفيدرالية للجنرال ياكوبو غوين، ووضعته في الحبس الانفراديّ، بسبب سعيه إلى التوسّط لعقد اتفاق سلام أثناء صراع البايفران. وقد قضى سوينكا ٢٢ شهراً في السجن، قبل الإفراج عنه بعد استهجانٍ دوليٍ واسع. وعند سؤاله مؤخراً عن دوره اليوم في نيجيريا يقول: «لطالما كان نفس الـدور، وهو ضمان صوت المواطن في تحديد مصير وطنه». وهو الأمر الذي لم يكن يوماً بالهيّن، ففي بداية تسعينيات القرن الماضي ترك سوينكا وطنه خوفاً على حياته. فترة السجن هذه هي التي يرويها لنا في «مات الرجل»، ليؤكّد دعوته إلى الحياة وهو يصطدم بعبثية هذه العبارة فيقول (صعقتني العبارة في بادئ الأمر، بدتْ غريبةً ومع ذلك لها ألفة خاتمة حكايةٍ تربوية. شعر هزلي «وكأن الكلب هو الـذي مـات» بطريقة نطق من يتعلم مبادئ اللغة).

ثمّة مساران في هذه الرواية، يذهب الأوّل بعيداً في تفصيل ما يجري حـول سوينكا في معتقله. وهو يصف ظـروف الاعتقال، والأمــراض المتفشية بين السجناء، والتهم التي اعتقلوا بسببها، والانتماءات القبلية





التي ينتمي إليها هؤلاء الرجال. يسلط الضوء على الفسيفساء القبلية والدينية في نيجيريا، ويعرّف القارئ على مدى تشابك الخيوط التي تشكّل النسيج الاجتماعيّ في بلدٍ لم تنقذه الفيدرالية من الخلافات التي تضرب بجذورها عميقاً في البنية المجتمعية. يصرّ سوينكا على المضيّ قدماً في الطريق الذي اختطّه لنفسه من أجل العدالة، التي هي بالنسبة إليه الشرط الأوّل للإنسانية، ويدعو القارئ إلى أن يصغي إلى ما كتبه أدولف جوفه لتروتسكي قبل أن ينتحر: «لا تنطوي الحياة البشرية على معنىً إلا بقدر ما وطالما تعاش في خدمة الإنسانية.

بالنسبة لي الإنسانية لا نهائية». أما المسار الثاني فيتمحور حول معاناة الكاتب نفسه في هلوساته وصراعه مع ذاته وأفكاره الداخلية ومحاولاته الحثيثة للصمود بوجه العدوّ الذي ينبثق من اليأس الذي يمور في النفس ويهزّ القناعات فيتصادم مع الروح الحرّة الرافضة للاستسلام لهذا العدو الداخليّ. يصف لنا الكاتب كيف يقع الإنسان فريسة المخاوف من فقدان العقل وهو في أتون عذابٍ متواصلٍ وانتظارٍ بلا جدوى يسحب أيام العمر رويداً رويداً نحو بئر النسيان. ثم ينتقل إلى حالةٍ أخرى فيكون بين اليأس والرجاء الذي يطير بأجنحة خياله نحو الحرّية بعيدة المنال ويفيق من أحلامه على كوابيس الانتظار فينطوي على نفسه داخل كبسولةٍ أو حلزونةٍ، على حدّ تعبيره، يختبأ داخلها ويمدّ مجسّاته ليكتشف ما يدور حوله وهو آمنٌ في مكمنه. يصف هذه العزلة قائلاً: «ومن رؤية نفسك تحت رحمة قوىً مغفلةٍ بلا ملامح يأتي الإرباك العميق الثقيل بالعزلة الكتيمة». يأخذنا الكاتب، عبر كلماته التي تشبه الشعر في العديد من المقاطع، في جنبات الرواية، ليذكّرنا بأن وول سوينكا ليس روائياً فحسب بل شاعرٌ أيضاً، فثمّة قصائد له هنا وهناك، وثمّة فقراتٌ تقترب من الشعر. نقرأ مقطعاً يقول فيه: (في لحظة سكينةٍ عميقةٍ خرجتُ من أصداء الأصوات في الشوارع، من أصوات الأسواق، من الهمسات في الممرّات، من اختلاسات النظر في التجمّعات، خرجتُ من مطر البصاق والاحتقار، خرجتُ من الدريئة التي تشير إليها الأصابع، من القهقهة في الظلام، من انحناءات الرأس الحكيمة للضمائر الشائخة، خرجتُ من السخرية ومن الحسد المرتوي ومن بهجة من يخدع نفسه. شيئاً فشيئاً وبشكلٍ ملتوٍ رحتُ أستكشفُ ذهن العدو وأخطار المستقبل). ولأنه ضدّ العنف أيّاً كان مصدره فقد وقف يحارب العنف المتولد في داخله ويقول: «كان الجرّاحون القدامى يفصدون دم الإنسان السريع الغضب. وأنا تعلمتُ أن أميت عنفي جوعاً حتى الهدوء. نجح العلاج. مجرّد اتخاذ القرار بالامتناع عن الأكل جعلني أسيطر حالاً على نوبة الغضب اللامجدية وعلى الارتعاش. كان ذهني يعمل ببرودٍ مرّةً أخرى». في حالة التأمل التي وجد السجين نفسه فيها مرغماً بسبب العزلة والوحدة، نجده وقد استرسل في وصف ثورة الرياح القادمة من جبال الهارمتان، والتي تحاصر جسده النحيل في السرداب، «وهو أكمل مصيدةٍ بُنيتْ لحدّ الآن. تقذف الرياح نفسها من جدارٍ إلى جدار، تصفع وتهزّ المسكن وهي تعول وتصفر بالتناوب كآلةٍ جهنميةٍ تحفظ توازنها في الفضاء بين الزمجرة والانفجار».

ختاماً نودّ القول إن رواية «مات الرجل» تمثل بامتيازٍ تراجيديا أفريقيةً وليستْ مأساةً شخصية، وإن بدتْ للوهلة الأولى وكأنها تسجيل مذكراتٍ شخصيةٍ لأيام حالكة السواد. إنها صرخةٌ تمثل دعوةً إلى الحياة رغم قسوة الظروف وبشاعة تفاصيلها.

# لغز «طل الملّوحي»

## المعتقلة المعزولة عن العالم

**إعداد: فريق صور**

دعت منظمة «مراسلون بلا حدود «إلى وضع حدٍّ فوريٍّ للاحتجاز التعسفيّ الذي طال المدوّنة طلّ الملّوحي، وتقديمها لمحاكمةٍ شفافة إذا ما ارتكبت جنحةً فعلاً، أو الإفراج عنها بأسرع وقت.

كما طالبت منظمة «هيومن رايتس ووتش» بالإفراج عن الطالبة المعتقلة، وقال أحد باحثي المنظمة الحقوقية إن احتجاز الملّوحي يعدّ «لغزاً» بالنسبة إلى المنظمة، مضيفاً أن «قضية هذه الطالبة تثير تساؤلاتٍ كثيرة، فلا سبب واضحاً لاعتقالها وعزلها عن العالم بهذا الشكل.»

ولدت طَل دوسر خالد الملّوحي في حمص في ٤ تشرين الثاني ١٩٩١. كانت طالبةً في المرحلة الثانوية عندما اعتقلها جهاز أمن الدولة السوريّ في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٩ على خلفية نشرها بعض المواد السياسية على مدوّنتها، وانقطع الاتصال بها، كما تعذرت زيارة أهلها لها أو معرفة مكان احتجازها منذ ذلك التاريخ.

حُكم على طل الملّوحي، في ١٤ شباط ٢٠١١، بالسجن لمدّة خمس سنواتٍ بتهمة إفشاء معلوماتٍ لدولةٍ أجنبية، رغم النداءات التي جاءت من المنظمات الحقوقية لإطلاق سراحها.

تعتقد منظمة العفو الدولية أن الملّوحي من سجناء الضمير، وأنها سجنت لا لشيءٍ إلا لأنها مارست حقها في حرّية التعبير بشكلٍ سلميّ. وقالت المنظمة إن طلّ تتعرّض لخطر التعذيب وغيره من أنواع الإيذاء، وأنها تعاني في سجنها من تسارعٍ في ضربات القلب، ولا تتلقى العلاج اللازم له.

كما حمّلت حركة العدالة والبناء ـفي بيانٍ لهاـ (الرئيس السوريّ) مسؤولية مصير طل الملّوحي، داعيةً القوى السياسية إلى «مناصرة الحملة العربية والعالمية للكشف عن مصيرها والإفراج عنها». وطالب مركز «عرب بلا حدود» بمحاكمةٍ علنيةٍ للملّوحي، وأن تكون هذه المحاكمة مفتوحةً لحضور محامين وحقوقيين من كلّ الدول، وأن يُسمح للإعلام بحضورها.

ويذكر أنه قد وقّع أكثر من ٤,٠٠٠ شخص على بيان حملة (أفرجوا عن طل الملّوحي)، التي انضم إليها ناشطون وحقوقيون من سوريا ومصر وعدّة دولٍ في المنطقة والعالم.





# (فيلم لمسة من البهارت)

## عن الاقتلاع والرحيل والوعود المعلّقة

**عمار عكاش**

ليست البهارات مجرّد نكهاتٍ تضاف إلى طعامنا؛ بل طيف المشاعر الذي تحمله الحياة بكلّ تناقضاتها، وهي السحر الخفيّ الذي يجمع البشر الغارقين في أعراقهم وجغرافياتهم وحدودهم الذهنيّة والنفسيّة. حكايةٌ عن الطفولة والحبّ والاقتلاع والرحيل والاغتراب، سيرةٌ ذاتيةٌ بنفسٍ روائيّ، تتخللها كوميديا هادئةٌ لطيفة، مع مشاعر طنّانةٍ أحياناً يدركها من خبروا معنى الاقتلاع والرحيل.

يسرد الفيلم حكاية الطفل (فانيس) الذي نشأ في كنف عائلةٍ يونانيّةٍ من اسطنبول، يترعرع بين حواريها وبحرها بين شرقٍ وغرب. يدخل الطفل عالم البهارات السحريّ من خلال جدّه بائع البهارات؛ الحاني والحكيم، الذي يلقنه أسرار البهارات وأسرار الكواكب؟! فحين تحبّ البهارات وروائحها تنغرس في الكون وتصبح كلّ المدن لك، يقول الجدّ في عبارة ساحرة: "الفلفل كالشمس حارّ، فينوس كالقرفة، فالنساء حلواتٌ ومُرّاتٌ في آنٍ معاً. والأرض هي الملح، كلّ شيءٍ يحيى بها دون أن تظهر". ويَخْبَر الطفل علاقة حبٍّ طفوليةً بريئةً مع طفلة تركية (سايمه)، يلقنها أسرار البهارات وهي ترقص له. ولكن سرعان ما تظلّل غيوم السياسة هذا العالم الطفوليّ البريء، فعلى خلفيّة الأزمة القبرصيّة تُرحَّل الحكومة التركيّة يونانيّي اسطنبول، وتبدأ غربة فانيس وعائلته، فهم عوملوا كيونانيين في تركيا، واستقبلوا كأتراك في اليونان. يتشبث الطفل بمفاتيح عالمه السحريّ الحرّ (البهارات)، ويظهر موهبةً استثنائيّةً يقمعها والداه خوفاً من تحوّله إلى مثليّ، ومن رجل الدين (القسّ)، ولاحقاً يعمل الصبيّ طاهياً في ماخورٍ حيث تتفتح رغباته إلى أقصاها. وفي القسم الأخير من الفيلم يمنع المرض جدّه من زيارةٍ لأثينا وعدهم بها، فيعود فانيس إلى اسطنبول ويفارق جدّه الحياة، ويلتمّ شمل فانيس بحبيبة طفولته سايمه، لكنها الآن متزوجةٌ ولديها طفل، ويكتشفان أن ذكرياتهما حيّةٌ لم تَمُتْ. وينتهي الفيلم بمشهدٍ نوستالجيٍّ حالم؛ يمزج فانيس البهارات في عليّة دكان جدّه ويرشّها في الهواء ويرقص محلّقاً في عالم الطفولة الحرّ الباهر مرّةً أخرى على خلفيةٍ موسيقيةٍ باهرة، في مشهدٍ يذكّرنا بالمشهد الأخير من فيلم سينما باراديسو، حين يشاهد البطل قصاصات أفلام الطفولة.

قُسِّمَ الفيلم إلى ثلاثة أجزاء مُعَنْوَنَةٍ بما يماثل تقاليد تناول الطعام التركيّة واليونانيّة (للتركيز على المتماثل بدلاً عن المختلف القوميّ والسياسيّ): "المقبّلات، الوجبة الرئيسية، الحلويات"، ويَخْبَر فانيس الحياة بصراعاتها وملذاتها وخيباتها بالتقسيم نفسه. صور الفيلم كلها مثل ذاكرة الطفل عذبةٌ حلوة؛ الكنيسة وأجراسها وشموعها، المسجد وأذانه، البحر والمنارة، السمك، أصوات الباعة، المظلة الحمراء بين المظلات السود، تنوّعٌ عفويٌّ بين البهارات والمجرّات وإيقاعاتها، تكسره الأحقاد البشرية. طيلة الفيلم موظّفو البزّاتِ الرسميّة، اليونانيّون والأتراك، هم الأقبح، يكادون يتماثلون، ويبدون النموذج الغريب الوحيد عن هذا المشهد العفويّ الحرّ وعن الهارمونيا الكونية. الموسيقى التصويريّة مزيجٌ فريدٌ من مكوّنات اسطنبول التاريخية: الموسيقى الغربية الكلاسيكية والتراث اليونانيّ، وهي تتحوّل وتتصاعد مع إيقاعات الحبكة والسرد.

من الانتقادات التي وُجّهت إلى الفيلم أنه مغالٍ في الشاعرية، وأن الجدّ يبدو شخصاً خيالياً حكيماً، وأن السياسة تُقحم إقحاماً، لكنه نقدٌ يأتي من خارج الفيلم دون أن يعيشه. فالفيلم بطبيعته سيرةٌ ذاتيةٌ بعين طفل، والجدّ بالنسبة إلى أيّ طفلٍ هو الحنان والحكمة. ومن الطبيعيّ أن يكون عالم السياسة غريباً عن الطفل، فحتى الكبار الحالمون لا يتقنون أبجدياته.

في المشهد الأخير يقول فانيس لسايمه في محطّة القطار: "لا تنظري وراءك سايمه. فعلى رصيف محطّة القطار، حين ننظر وراءنا، تبقى تلك الصورة مثل وعدٍ معلّق"، قبل أن يغرق في عالم البهارات مجدداً. لكلٍّ منّا صورةٌ أو التفاتةٌ ما تبقى وعداً معلّقاً لعالمٍ نشدناه نحلم أن يُوفَى، لكننا نكبر دون أن نفي طفولتنا ما نذرناه لها من عهودٍ، ونغرق في يوميّاتنا وعالمنا، ونتذكر وننتظر...

# فتيات ، ولكن ....

"بحث ميداني يرصد ظاهرة تزويج الفتيات القاصرات في مخيمات النزوح في سوريا على الحدود التركية"

## «فتياتٌ ولكن..»

## فتياتٌ صغيراتٌ يروين تجاربهنّ مع الزواج المبكّر

»أصبحت أميل إلى الانعزال ولا أحبّ أن أرى أحداً؛ كما أصبحت، بعد الزواج، أخاف من الناس إلى درجة أني عندما أمشي في الشارع أشعر أن الناس تنظر إليّ وتتكلم عنّي بالسوء«. هكذا تحدّثت إحدى المشاركات في بحثٍ ميدانيٍ قامت به شبكة «أنا هي» ضمن برنامج نساء من أجل مستقبل سوريا، بعنوان «فتياتٌ ولكن..»، يرصد ظاهرة تزويج الفتيات القاصرات التي انتشرت مؤخراً بشكلٍ أكبر في المجتمع السوريّ وفي مخيمات النزوح على الحدود السورية التركية.

أجري البحث في ثلاثة مخيّمات تعدّ الأكبر في محافظة إدلب (أطمة – قاح – السلام)، من خلال مجموعة نقاش مركّزة استهدفت ٥٩ شخصاً؛ ٢٦ امرأةً و٣٣ رجلاً، ومقابلاتٍ معمّقة أجريت مع ١٠ فتياتٍ قاصراتٍ اختبرن تجربة الزواج المبكّر.

كما تمّ تنظيم مؤتمرٍ تحت عنوان «فتياتٌ ولكن ..»، بحضور ٣٥ مشاركاً ومشاركةً، عُرضت فيه نتائج البحث الميدانيّ الذي أجرته الشبكة في نهاية عام ٢٠١٥، ونوقشت جوانب عدّةٌ متعلقةٌ بهذه الظاهرة، بمشاركة خبراء في المجال الصحيّ والنفسيّ والاجتماعيّ والقانونيّ، ورجال دين.

وتطرّق المشاركون إلى هذه الظاهرة بشكلٍ معمّق، ونوقشت جوانبها القانونية والصحية والنفسية. فاعتبر هذا النوع من الزواج انتهاكاً لحقوق الفتيات السوريات، يؤثر في مستقبلهنّ، ويخرجهنّ من دائرة الفاعلية في بناء المجتمع وتحقيق الأمان والسلام المستدام في المستقبل.

كما تناولت الدراسة تجارب العديد من الفتيات اللواتي تعرّضن لهذا النوع من الزواج، وما كان يعتريهنّ من خوفٍ وصدمة. تقول إحدى الفتيات: «كنت أحبّ أن أستمع إلى الأغاني وأرقص، كما كنت أحبّ أن أشتري الألبسة والمكياج. لكن، بعد زواجي، فقدت الاستمتاع بكلّ هذه الأنشطة، ولم أعد أحبّ أن أرقص أو أتسوّق أو أسمع الأغاني«.





# شبكة الشفافيّة السوريّة STN

## ترصد واقع الشفافيّة في المؤسّسات السوريّة

**«نعم، ما تمّ إنجازه جيدٌ مقارنةً بالفترة القصيرة التي تأسّست فيها الشبكة. وما يزال ينتظرنا الكثير من الأعمال المطلوب إنجازها»**؛ بهذه الكلمات يعبر عمر الراوي، مدير برنامج الشفافية، عن فرحته باختتام المرحلة الثالثة من البرنامج الذي أطلقته **شبكة الشفافيّة السوريّة STN** ٢٠١٤. فقد أنجزت الشبكة خلال المرحلة الأولى ٣١ ورشةً استهدفت خلالها ١٠ مؤسّساتٍ في ٨ ورشات، و٣٠ منظّمةً في ٩ ورشات، و١٤ ورشةً لمستقلين. وكان إجمالي عدد المستهدفين في المرحلة الأولى ٣٣٠، منهم ٣٣٪ نساء. أما في المرحلة الثانية من البرنامج فقد نفّذ الفريق ٣٤ ورشةً استهدف خلالها ٩ مؤسّساتٍ في ٩ ورشات، و٢٨ منظّمةً في ١٤ ورشة، و١١ ورشةً لمستقلين. وكان إجمالي عدد المستهدفين في المرحلة الثانية ٣٥٤، منهم ٤٣٪ نساء.

وفي المرحلة الثالثة أنجز فريق الشفافية، حتى الآن، ٣٢ ورشةً تدريبيةً استهدفت ١٨ مؤسّسةً في ١٢ ورشة، و٢١ منظّمةً في ٩ ورشات، و١١ مجموعةً من المستقلين في ١١ ورشة. عدد المستهدفين الكليّ في المرحلة الثالثة (من منظّماتٍ ومؤسّساتٍ ومستقلين) ضمن الورشات: ٣١٩ (١٦٧ رجال، ١٥٩ نساء)، نسبة النساء ٥٠٪.

**أُنجزت الورشات في المحافظات التالية:** إدلب، حماة، حلب، دمشق وريفها، درعا، الحسكة، حمص، مدينة أورفا التركية.

إلى جانب إجراء بحثين؛ الأوّل بعنوان «**واقع الشفافية في المؤسّسات السورية**»، ويرصد واقع الشفافية في ٢٨٠ مؤسّسةً سوريةً ناشئة، والثاني بعنوان «**المساءلة المجتمعية في سوريا**»، تمّ من خلاله إجراء مقابلاتٍ مع ١٢٠٦ من المواطنين، وكانت نسبة النساء المشاركات في الاستبيان الثاني ٤١٪.

كما تمّ إجراء دراستَي حالةٍ عن مؤسّساتٍ سوريةٍ قامت بتطبيق الشفافية.

كما سيتمّ القيام بورشة متابعةٍ وتقييمٍ من أجل تقييم مشروع الشفافية والفريق العامل على مدار المشروع، سيتخللها عرض نتائج البحثين بوجود خبراء ومهتمّين بهذا المجال.

STN
Syrian Transparency Network
شبكة الشفافية السورية

# سانك يو

ملاذ الزعبي

كان من جملة محاسن غير الصدف لدراسة المرحلة الإعدادية في مدارس هيئة الأونروا وليس في مدارس مؤسّسات الدولة السورية، التي يجب أن نحافظ عليها ونعضّ عليها بالنواجذ، غياب حصص التربية العسكرية. أو، على الأقلّ، عدم انتظامها، واقتصارها على بضع حصصٍ إضافيةٍ شبه شهريةٍ كان على إدارة المدرسة الالتزام بها. وكانت معظم هذه الحصص تحدث خلال زيارات مفتشي مادة التربية العسكرية القادمين من دمشق بين حينٍ وآخر.

في إحدى هذه الزيارات، وبعد أن نلنا إعجاب المفتش بقدرتنا على تنفيذ أوامر اليمينٍ در والوراء در بانتظام واتساقٍ يتجاوزان إبداع فرقة «سِما» للرقص التي تشارك في برنامج للموهوبين الهواة بعد سنواتٍ من الدراسة الأكاديمية؛ جلسَ المفتش في صدر الباحة على كرسيٍّ من خشب الزانَ، وبدأت جلسةٌ من التوجيه السياسيّ ما كنا نحتاج إليها أساساً.

وبعد نهاية الجلسة المخصّصة للحديث عن سلام الشجعان، وحنكة السيد الرئيس، وكيف أننا لسنا دعاة حربٍ وإنما ندفع الحرب عن أنفسنا؛ تمّ فتح الباب للأسئلة. فما كان من أحد الزملاء إلا أن توجّه بسؤالٍ يجمع قدراً ليس قليلاً من البلاهة مع قدرٍ غير قليلٍ من المجازفة: في لقاء السيد الرئيس حافظ الأسد (قاطعنا سؤال الرفيق هنا بتصفيقٍ حارّ) مع الرئيس الأمريكيّ بيل كلينتون، لاحظنا وجود مترجم لأن الرئيس الأسد لم يكن يتكلم إلا العربية؛ هل كان الرئيس الأسد يتقصّد الحديث باللغة العربية كنوعٍ من التمسّك بلغتنا الأصيلة ولإرسال رسالةٍ للرئيس الأميركيّ -داعم الصهيونية- أننا لا نتخلى عن لغتنا، أم لأن الرئيس الأسد (وهنا تبدأ البلاهةً الممزوجة بالمجازفة) لا يجيد التحدّث باللغة الإنجليزية؟

ورغم أن السيناريو السينمائيّ الذي يجب أن يلي هكذا سؤالٍ هو كالتالي: ومرّت دقائق من صمتٍ مطبقٍ تحت شمس ظهيرةٍ حارّةٍ في باحة مدرسةٍ إعدادية، حبس التلامذة أنفاسهم وتسارعت دقات قلوبهم فيما كانت قطرةٌ من عرقٍ تسيل على جبينٍ مفتشٍ التربية العسكرية...، إلا أن السيناريو الواقعيّ للحادثة ذهب كالتالي: بمجرّد انتهاء زميلنا التلميذ من إلقاء سؤاله الذكيّ واللمّاح ردّ أخونا المفتش، ببديهية مؤمنٍ يتوضأ سئل عن ضرورة الصلاة: ومن قال لك إن الرئيس الأسد لا يجيد التحدّث باللغة الإنجليزية؟!

ألم تسمعه يقول للرئيس بيل كلينتون: سانك يو.

**#منقدر**

**حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.**

**حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.**

**«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.**

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

مشروع نتاج تعاون بين شبكة الصحفيات السوريات
وشبكة أنا هي، يحكي تجارب نسائية سورية .

أنا هي

شبكة الصحفيات السوريات
Syrian Female Journalists Network